الشراكة العربية الأوروبية ومستقبل العلاقات الاقتصادية

الدكتور خالد سعد زغلول حلمي
أستاذ القانون العام المساعد
كلية الحقوق - جامعة الكويت

مقدمة:

تشهد الدول العربية عصراً جديداً يعرف باسم «عصر العولمة»، وقد أدركت دول العالم المتقدم منه والنامي أهمية الإقليمية وضرورة بناء الأطر الإقليمية المندمجة الكفيلة بالرد على المتطلبات المتزايدة لسوق واسعة في أي عملية تنمية حقيقية، فمستوى التراكم الرأسمالي من جهة، وارتفاع كلفة التكنولوجيا الحديثة واشتداد حدة المنافسة التجارية بين الاقتصاديات العالمية جعلت من الصعوبة على أي قطر، مهما كانت قوته الاقتصادية مواجهة شروط الاندماج في الاقتصاد المعولم بصورة منفردة أو معتمداً على مصادره المحلية، فلو نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهي تمثل القوة الاقتصادية والتكنولوجية في العالم، لوجدناها قد اتجهت نحو توسيع دائرة سوقها المحمية أو شبه المحمية، بتوحيدها مع أسواق مجموعة ما (كندا والمكسيك) وسمي بـ (النافتا)[1].

وفي إطار العديد من التوجهات الإقليمية نحو الخارج، تسعى مجموعة الدول الأوروبية إلى إقامة شراكة مع أكبر عدد من الدول العربية ذات الثقل الاقتصادي والسياسي، وتتلازم هذه السياسة مع اتجاه الدول العربية نحو الانفتاح التجاري والاستثماري واعمال آلية الأسواق مع نهاية الفترات الانتقالية الممنوحة لها في إطار اتفاقات الجات.

وتأتي مقترحات دول الاتحاد الأوروبي بإقامة شراكة مع الدول العربية بصفة عامة والدول المطلة على جنوب البحر المتوسط بصفة خاصة، في غضون ١٢ عاماً بمثابة متغير جديد يملي على

(١) النافتا يقصد بها اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا Northe Amercan free Trade a grement. (NAFTA)
لمزيد من التفصيل عن نماذج التكتلات العالمية والإقليمية انظر:
– د.خالد سعد زغلول، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية، مجلة الحقوق – جامعة الكويت، السنة العشرون، العدد الثاني، يونيو ١٩٩٦، ص١٣٥. وأيضاً د.رجاء محمد مخاريطه، منظمات التكامل الإقليمي، ملحق مجلة الأهرام الاقتصادي، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٥، ص٣.

الدول العربية تبني سياسات ملائمة للتواكب مع المتغيرات العالمية والإقليمية، وقد عقد الاتحاد الأوروبي عدداً من الاتفاقات مع بعض الدول العربية في سبيل تحقيق الهدف الأكبر وهو إقامة تجمع اقتصادي أوروبي عربي يتبوأ مكانته بين التكتلات العالمية والإقليمية، وما زال يسعى لاستكمال باقي هذه الاتفاقات، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الشراكة العربية الأوروبية وخطوات تحقيق الشراكة وأهمية العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية لتحديد مستقبل هذه العلاقات وكذا النتائج المتوقعة للشراكة، وصولاً لسياسة الدول العربية تجاه هذه الشراكة.

واستوجبت هذه الدراسة أن نعرض لها في فصول أربعة على النحو التالي:

يتناول الفصل الأول ماهية الشراكة العربية الأوروبية، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول الشراكة العربية الأوروبية: أساسها ودوافعها، وفي المبحث الثاني المتوسطية في أدبيات التعاون العربي الأوروبي.

والفصل الثاني يتناول آليات تحقيق الشراكة العربية الأوروبية، وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، نتناول في المبحث الأول، مؤتمر برشلونة والمحاور الأساسية للشراكة العربية الأوروبية. وفي المبحث الثاني، المنتدى الأوروبي المتوسطي، وفي المبحث الثالث، مؤتمر فاليتا (المؤتمر الثاني للمشاركة الأوروبية المتوسطية)، وفي المبحث الرابع، الوضع الراهن للشراكة العربية الأوروبية.

والفصل الثالث، يتناول العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول، تطور التبادل التجاري العربي الأوروبي واتجاهاته وهيكله، وفي المبحث الثاني، مستقبل العلاقات الاقتصادية في ضوء الشراكة العربية الأوروبية.

والفصل الرابع، يتناول تقييم الشراكة العربية الأوروبية، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول، النتائج العامة المقترحة للشراكة، ونخصص المبحث الثاني، لأهم التوصيات والمقترحات، وننتهي بخاتمة تشمل خلاصة الدراسة، وما توصلنا إليه من نتائج.

الفصل الأول
ماهية الشراكة العربية الأوروبية

تمهيد وتقسيم

ترتبط الدول العربية بدول الاتحاد الأوروبي بعلاقات اقتصادية تاريخية، ويعتبر الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى الشراكة هو اهتمام حديث العهد، يعكس طموح الاتحاد الأوروبي في تكوين قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية لمواجهة الاحتكارات الرأسمالية الأخرى، والأمريكية على وجه الخصوص.

وتعد السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي إحدى أهم الأدوات التي يعتمد عليها الاتحاد في تحقيق أهدافه، وخاصة أن المصالح الاقتصادية الخارجية لأية دولة من دول العالم، أو لأي تكتل دولي، أصبحت من أهم مميزات السياسة الدولية المعاصرة، ولهذا فإن الأبعاد والغايات الاقتصادية أخذت تلعب دوراً مهماً جداً في لعبة التفاعلات الدولية على نحو لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل.

وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الشراكة العربية الأوروبية: أساسها ودوافعها.

المبحث الثاني: المتوسطية في أدبيات التعاون العربي الأوروبي.

المبحث الأول
الشراكة العربية الأوروبية: أساسها ودوافعها

ترتبط الدول العربية بالاتحاد الأوروبي بعلاقات اقتصادية وثيقة في المجالات المختلفة ويمثل هذا الاتحاد أهم شريك تجاري للدول العربية، نظراً للروابط التاريخية أو الميزات النسبية التي يوفرها القرب الجغرافي بين الطرفين، والعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية.

وقد بدأ الاتحاد الأوروبي منذ التسعينات سياسة قوامها الاتجاه نحو الدول المحيطة به بهدف الاحتفاظ بمناطق نفوذ في مواجهة الاحتكارات الرأسمالية الأخرى، والأمريكية على وجه الخصوص، وذلك بوصفها تكتلاً اقتصادياً يسعى لأن يؤمن متطلبات نموه الاقتصادي عبر زيادة قوته الداخلية من جهة، وعبر الاستفادة من اتفاقياته الدولية التي تربطه بدول العالم الثالث، وبلدان البحر المتوسط خاصة[1]، فهذه العلاقة هي التي ستساعدها على تدعيم مواقفها تجاه القوتين العظميين، وبخاصة في نطاق مستعمراتها السابقة وفي نطاق حوض البحر المتوسط.

(١) د.أحمد صدقي الدجاني، وثائق الحوار العربي الأوروبي (٧٥-١٩٨٥)، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٣٧.

إن طبيعة التوازن الثنائي بين القوتين العظميين في النظام الدولي المعاصر تجعل من النظم الدولية الفرعية مجرد نظم إقليمية تابعة، فإن التكتل الإقليمي بين هذه النظم يعد سبيلاً لتقوية مواقفها إزاء القوتين العظميين. ومن ثم، سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إقامة تعاون بينها وبين دول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة(١).

ومن أهم دوافع الشراكة العربية الأوروبية هو احتياج أوروبا لدمج دول جنوب البحر المتوسط في الاتحاد الأوروبي لزيادة قدرتها التنافسية، واقتناع عدد من الدول الأوروبية بأن الأخطار التي تهدد الاستقرار في القارة الأوروبية، لم تعد تنطلق من شرق القارة وإنما من الجنوب – كما أن من دوافع الاتحاد الأوروبي لإقامة تعاون مع الدول المتوسطية الرغبة في الاستقلال عن الولايات المتحدة، وكذلك الرغبة في فتح أسواق الدول المتوسطية الأقل نمواً أمام منتجاتها، وقد ساعد على ذلك اتساع الأسواق العربية ونموها وكذلك طبيعة العلاقات التاريخية والجغرافية التي تربط بين الطرفين(٢).

ويمكن إيجاز هذه الدوافع على النحو التالي(٣):

أ – مجموعة العوامل المتصلة بتوازن القوى في المنطقة بين القوى الكبرى في عالم اليوم.

ب – مجموعة العوامل ذات الطابع الأمني والتي تجد جذورها في عدم الاستقرار الداخلي في دول جنوب المتوسط، إضافة إلى بعض المشكلات الإقليمية في المنطقة.

جـ – مجموعة العوامل الاقتصادية والخاصة بإمكانية التعاون الاقتصادي، وخلق فضاء اقتصادي أوروبي متوسطي يوفر نطاقاً ملائماً للنشاط الاقتصادي.

د – مجموعة العوامل ذات الطابع الكوني والتي لا يمكن حلها على المستوى القطري والتي تتطلب تضافر الجهود كلها، مثل مشكلة البيئة.

هـ – مجموعة العوامل ذات الطابع الحضاري والتي تدور حول إمكانية تحقيق نوع من أنواع التفاعل الحضاري بين دول المتوسط التي تتسم بالتنوع الحضاري.

ومن هنا عاد البحر المتوسط(٤) مجدداً إلى صدارة الاهتمام الدولي بعد أن كانت درجة

---

(١) عبدالمطلب العمري، الاتفاقيات الاقتصادية بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، السنة الثالثة – العددان ١٠–١١ – ربيع ١٩٩٣، ص١٧٩. وأيضاً: د. أميرة محمد الشنواني، السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص٧٦.

(٢) د.ناصيف حتى، ورقة عمل، المستقبل العربي، بيروت، السنة الثامنة عشرة، العدد ٢٠٥، مارس ١٩٩٦، ص٩٥.

(٣) د.محمد سعد أبو عامود، التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٤، ابريل ١٩٩٦، ص٨٠. وأيضاً: هيثم الكيلاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية: تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة، شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٤٩، فبراير ١٩٩٦، ص٧١ وما بعدها.

(٤) لقد لعب البحر المتوسط دوراً أساسياً في نشر الحضارات القديمة، المصرية واليونانية والفينيقية، والرومانية، والإسلامية، ثم حضارات الكشوفات الجغرافية (وخاصة اسبانيا والبرتغال) التي اعتمدت على القوة البحرية، ثم (هولندا، وانجلترا، وفرنسا) بعد ذلك، وكان البحر المتوسط هو محور كل هذه الحضارات، انظر في ذلك: محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف للنشر، القاهرة، ١٩٥٩، ص١٩.

الاهتمام به قد تراجعت، خلال نصف قرن مضى من القرن العشرين، بفعل أحداث وأولويات طغت على الساحتين الإقليمية والدولية، ومع ذلك فإن الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط لم تكن غائبة وحضورها الطبيعي كان أحد أهم أسباب هذه العودة.

وهذا النموذج للتعاون العربي الأوروبي يمثل صيغة جديدة غير تلك التي سادت في الفكر التكاملي الذي استلهمته التجربة الأوروبية منذ بداياتها، فإذا كان التكامل الإقليمي المتعارف عليه، يضم دولاً من الشمال معاً أو دولاً من الجنوب معاً، فما يجري الآن هو صيغة منقحة من التكامل القسري الذي فرضته دول الشمال على دول الجنوب تحت رايات الاستعمار، وهي صيغة تتميز بأن كل طرف يدرك هذا التباين ويرضى «بالتكامل التباعدي»[١].

المبحث الثاني
المتوسطية في أدبيات التعاون العربي الأوروبي

إن الدولة المتوسطية في أدبيات التعاون العربي الأوروبي هي الفاعل الرئيس في نمط العلاقات والتفاعلات في منطقة البحر المتوسط، وتقع الدول المتوسطية في قارات ثلاث هي: افريقيا، وآسيا، وأوروبا، إضافة إلى دولتين في وسط البحر المتوسط هما قبرص ومالطا.

وينصرف المعيار الاستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية إلى مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية المختلفة – ونلاحظ أن المعيار الاستراتيجي لا يمكن أن ينحصر في مجموعة من الدول، فهو يتسع ويضيق وفقاً للدول ورؤيتها لمصالحها وأهدافها من التعاون المتوسطي – وبالمعيار الاستراتيجي يمكن أن تدخل دول الخليج العربي في إطار منظومة ما مع الدول المتوسطية، وقد جاء شكل لهذا التصور في المبادرة الإيطالية – الاسبانية في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠ في بالمادي مايوركا، لعقد مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط الذي يضم دول الخليج العربي، وإيران وأوروبا كلها[٢].

وترتبط دول الخليج العربي مع الجماعة الأوروبية بعلاقات اقتصادية قوية، وخاصة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت) فما يزيد عن ثلث واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يأتي من السوق الأوروبية، أضف إلى كل ذلك كون دول الخليج تمثل بإنتاجها من النفط والمخزون لديها منه مصدراً أساسياً من مصادر

(١) د.محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد السابع، ربيع ١٩٩٧، ص٩.

(٢) انظر حول تعريف الدولة المتوسطية:
أسامة فاروق جعفر، تعريف الدولة المتوسطية: دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية، السياسة الدولية، القاهرة العدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧، ص٤٤.

الطاقة للدول الصناعية المتوسطية ويتميز بقربه الجغرافي، الأمر الذي يشكل خفضاً واضحاً في تكلفة ووقت نقله إلى تلك الدول الأوروبية مقارنة بالمصادر الأخرى لها(١).

وتتلخص السياسة المتوسطية لدول الجماعة الأوروبية في عقد اتفاقيات مع بلدان البحر المتوسط قد تصل إلى درجة الانتساب إلى الجماعة، والبعض الآخر هدفه التوصل إلى هذه الدرجة من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة، من خلال اتفاقيات للمعاملات التفضيلية لقوائم من السلع والبضائع بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية(٢).

ويعد هذا التوجه العربي الأوروبي عملاً اقتصادياً يتواكب مع تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل عالم جديد يتسم بدرجة عالية من التمركز والتداخل والمعاملات الاقتصادية والمالية المكثفة «العابرة للحدود» Cross-border Transaction، ففي ظل الضغوط التنافسية الجديدة، وتسريع معدلات التطوير التكنولوجي للمعدات والسلع والخدمات، تصبح هناك ضرورات ملحة للبحث عن صيغ جديدة لتوسيع حيز الفضاء الاقتصادي (Economic space)، الذي تتحرك في إطاره الوحدات الاقتصادية القطرية العربية، ويقتضي ذلك بدوره البحث عن صيغ وأشكال للتجمع الاقتصادي الإقليمي، باعتبارها مستويات وسيطة تحدد من خلالها الوحدات القطرية شكل علاقتها ومستوى تفاعلاتها مع الاقتصاد الكوني في عمومه(٣).

---

(١) د.زكريا عبدالحميد باشا، أوروبا الموحدة والعلاقات الاقتصادية العربية – الأوروبية – الواقع واحتمالات المستقبل، مجلة التعاون، العدد ٢٨ ديسمبر ١٩٩٢، ص٩٨.

(٢) - jaurad Haifaa (ed) The Middle East in The New order. New York: st Martin's Press 1994, p.22.

وأيضاً: د. عبدالمنعم سعيد، الحوار العربي الأوروبي، دراسة للمنهج الأوروبي إزاء الحوار، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سبتمبر ١٩٧٧، ص ٥٥، ٥٦.

(٣) د.محمود عبدالفضيل، مصر والعرب والخيار المتوسطي الفرص والمحاذير، السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٢٤، ابريل ١٩٩٦، ص١١٩، ١٢٠.

ومفهوم الكونية أو الكوكبة ينصرف نحو التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية. لمزيد من التفصيل حول مفهوم الكوكبة انظر: د.اسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٢٢، ١٩٩٧، ص٥، ٦.

الفصل الثاني
خطوات تحقيق الشراكة العربية الأوروبية

تمهيد وتقسيم

لقد خطت دول الاتحاد الأوروبي خطوات جادة منذ بداية التسعينات نحو إقامة شراكة مع دول جنوب حوض البحر المتوسط اقتناعاً بأهمية إنشاء منطقة تجارة حرة تضم مجموعة الدول الأوروبية من جانب وبعض الدول العربية المتوسطية من جانب آخر – وأضحى الزمن وحدة أساسية في إطار العلاقات الدولية التي تبنى مجدداً، استعداداً لولوج القرن الحادي والعشرين. وتبرز أهمية هذا البعد في أنه حاز مجالاً لتنافس القوى الرئيسية في المجتمع الدولي المعاصر، ونجاح أي شروط أو فشلها يتوقفان على القدرة على استثمار الزمن لإنضاج صيغة، أو استحواذ مجال «استراتيجي»[١].

وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مؤتمر برشلونة والمحاور الأساسية للشراكة العربية الأوروبية.

المبحث الثاني: المنتدى الأوروبي المتوسطي.

المبحث الثالث: مؤتمر فاليتا ١٩٩٧ (المؤتمر الثاني للمشاركة الأوروبية المتوسطية).

المبحث الرابع: الوضع الراهن للشراكة العربية الأوروبية.

المبحث الأول
مؤتمر برشلونة والمحاور الأساسية للشراكة العربية الأوروبية

انعقد مؤتمر برشلونة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في مدينة برشلونة باسبانيا[٢]، ويدور حول الشراكة الأوروبية المتوسطية، وقد شارك فيه نحو ١٥ دولة من الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ونحو ١٢ دولة تقع جنوب البحر المتوسط وشرقه (مصر – الأردن – سوريا – لبنان – السلطة الفلسطينية – تونس – الجزائر – المغرب – تركيا – مالطا – قبرص – إسرائيل)[٣]. وقد كان هذا المؤتمر ثمرة اتصالات وجهود سنوات شهدتها العلاقات الثنائية وأربع قنوات رئيسية هي الحوار العربي – الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف شمال الأطلسي ومنتدى البحر المتوسط.

---

(١) ميلود المهزبي «القرن القادم.. وتحديات المستقبل» (محاضرة عامة غير منشورة) ألقيت في مركز الدراسات التاريخية، طرابلس/ ليبيا، نيسان، ابريل ١٩٩٤، ص٥.

(٢) Council of Europe: Barcelona Declaration, (1995) والترجمة (غير الرسمية له) الصادرة عن جامعة الدول العربية.

(٣) حول عدد سكان الدول المتوسطية المشتركة في مؤتمر برشلونة، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، انظر الجدول رقم (١).

ويعد مؤتمر برشلونة نقطة تحول في منظومة العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، وأهم ما يميز هذا المؤتمر أنه يعتبر الأول من نوعه الذي يجمع جميع الأطراف المتوسطية المعنية بالشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وهذا في ذاته يمثل خطوة متقدمة بالانتقال من الاتفاقيات الثنائية للشراكة إلى الحوار الجماعي حول المسائل السياسية والاقتصادية.

وقد جرى العديد من المناقشات بين الأطراف المتعاقدة في مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي، بما يساعد على التوصل إلى اتفاق على سلسلة من الخطوط العريضة تحدد الأهداف الاقتصادية والسياسية لأوروبا ودول المتوسط استعداداً للقرن القادم(١).

وقد تضمن المؤتمر عدداً من المحاور الأساسية التي تقوم عليها الشراكة تمثلت فيما يلي(٢):

١ – دعم المشاركة السياسية والأمنية والتي تتمثل في العمل على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وانضمام كل المشاركين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وإعطاء دفعة قوية للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

٢ – التغلب على المشكلات السكانية في دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي يجري تمثيلها في المؤتمر، حيث تشير التقديرات إلى أنه خلال الخمسة عشر عاماً القادمة سيبلغ عدد سكانها نحو ٣٠٠ مليون نسمة، وسوف يصل إلى ٤٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٣٥، وأن نسبة كبيرة من المهاجرين الموجودين حاليا في دول الاتحاد الأوروبي جاءوا من دول جنوب البحر المتوسط وشرقه، وقد يعمل التزايد السكاني في هذه الدول على تزايد موجات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، ولذلك يرى الاتحاد الأوروبي أنه يجب أن تتم سريعاً موازنة المعدل الحالي لنمو السكان، والعمل على احتوائه عن طريق سرعة الانطلاق الاقتصادي وتبني سياسات سكانية مناسبة تنقسم إلى جزأين، الأول: يتمثل في قيام دول المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالعمل على إعادة هيكلة اقتصاداتها وتطبيق آليات السوق، والثاني: يتمثل في قيام الاتحاد الأوروبي بتطبيق سياسات تساعد دول حوض المتوسط على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والمشكلات السكانية، وكذلك التغلب على الضغوط التي يتعرض لها المهاجرون في الاتحاد الأوروبي بالتعاون المخطط مع دول حوض المتوسط(٣).

٣ – دعم وتشجيع التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط في العديد من المجالات مثل المحافظة على سلامة البيئة وإمدادات الطاقة، والهجرة والتجارة والاستثمار، وغيرها.

٤ – التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي، وتعتبر الدول العربية

---

(١) د. محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، مرجع سابق، ص٣٧.

(٢) د.محمد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢١٠، أغسطس ١٩٩٦، ص١٣.

(٣) Commission of The European Communities, Estabilishing A Euro - Mediterranean partnership, Com, 4, Brussels 19/10/1994, p.8.

المجموعة الأكبر في جنوب البحر المتوسط، ولها علاقات قوية مع الشريك الأوروبي حيث تعتبر الشريك التجاري الثالث مع الاتحاد الأوروبي (تغطي نحو ٢٧٪ من احتياجاته للطاقة)، وتصل مبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد إلى نحو ٨٠ مليار وحدة نقد أوروبية في العام(١).

ويستهدف مؤتمر برشلونة في هذا الصدد خلق منطقة ازدهار مشترك، من خلال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومتوازنة، واستمرار حركات التبادل التجاري بصورة أكثر اتساعاً لتحقيق أهداف استراتيجية على المدى البعيد تتمثل فيما يلي(٢):

- رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة متواصلة.
- رفع المستوى المعيشي لمواطني الدول الأطراف، وزيادة التوظيف وتقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

وفي ضوء هذه الأهداف، اتجه أطراف مؤتمر برشلونة إلى إقامة شراكة اقتصادية ومالية ثلاثية الأبعاد: إنشاء منطقة تجارة حرة، وتكثيف التعاون الاقتصادي، وزيادة المساعدات المالية(٣).

فيما يتعلق بالبعد الأول وهو إنشاء منطقة تجارة حرة، فقد حدد مؤتمر برشلونة عام ٢٠١٠ تاريخاً لإقامة هذه المنطقة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية(٤)، كما أوضح مؤتمر برشلونة ضرورة مراعاة الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات الجات، فتجري إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على السلع الصناعية تدريجياً وفقاً لجدول يتلاءم مع أوضاع الشركاء، كما يجري تحرير السلع الزراعية تدريجياً على أساس تبادلي وفي ضوء السياسات الزراعية المتعددة، وكذلك يتم تحرير الخدمات، بما في ذلك حق إقامة المنشآت، واتفق أطراف المؤتمر على تسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة بصورة تدريجية من خلال عدد من الوسائل تمثلت فيما يلي(٥):

- أن تتجه الدول نحو تبني قواعد اقتصاديات السوق، وتكامل اقتصادها الوطني، أخذاً في الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.
- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، وسيادة المنافسة.

---

(١) انظر في ذلك: The World Bank, Development. Report 1996.

(٢) د.الشاذلي العياري، إعلان برشلونة – تحليل نقدي على ضوء الشراكة الأوروبية التونسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد الخامس، ربيع ١٩٩٦، ص٢٧.

(٣) انظر: Council of Europe: Barcelona Declaration (1995) والترجمة (غير الرسمية له) عن جامعة الدول العربية.

(٤) د.الشاذلي العياري، إعلان برشلونة – تحليل نقدي على ضوء الشراكة الأوروبية التونسية، مرجع سابق، ص٢٧.

(٥) د. محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص٣٩، ٤٠.

- وضع الآليات الملائمة لنقل التكنولوجيا.
- إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء أولوية لتشجيع القطاع الخاص وتطويره والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، مع ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي أثناء عملية إعادة الهيكلة للمحافظة على مستوى معيشة ملائم للطبقات محدودة الدخل.

ولا شك أن الاتحاد الأوروبي يهدف من خلال هذه المبادئ إلى فرض نظام اقتصادي على دول المتوسط على غرار ما فعلت عند ضم دول الجنوب الأوروبي، وتجعل من إقامة منطقة تجارة حرة مع أوروبا هدفاً أولياً يمكن أن يتطور في المستقبل.

وفيما يتعلق بالبعد الثاني وهو التعاون الاقتصادي، فقد اعتمدت الشراكة عدداً من المبادئ لتحقيق هذا التعاون الاقتصادي تمثلت فيما يلي[١]:

- إن التعاون الإقليمي يقوم على أساس اختياري، ويهدف إلى تنمية التجارة بين الشركاء، وهو عامل حاسم في بناء منطقة تجارة حرة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على المدخرات المحلية الموجهة إلى الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يتطلب إزالة جميع العقبات أمام حركة رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.
- تشجيع القطاع الخاص على الدخول في اتفاقيات مع بعضه البعض، والعمل على خلق بيئة إدارية مشجعة على هذا التعاون وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة والصغيرة.
- تحقيق قدر من التناسق بين البرامج متعددة الأطراف القائمة، وضرورة العمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، ومراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلفة بما يخفف من آثارها السلبية.
- السماح للمرأة بالمشاركة في عمليات التنمية والعمل على رفع مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- تنمية الثروة السمكية وإدارتها بصورة سليمة، وتشجيع التدريب والبحث العلمي والعمل على اتخاذ إجراءات مشتركة لهذا الغرض.
- تنمية الموارد المائية وإدارتها بصورة سليمة، وتشجيع سبل التعاون في هذا المجال.

---

(١) انظر: Council of Europe: Barcelona Declaration (1995) والترجمة (غير الرسمية له) الصادرة عن جامعة الدول العربية.

وأيضاً: د.محمد محمود الإمام، اتفاقية المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، مرجع سابق، ص٤٠.

- تعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة بهدف خلق إطار قانوني عادل ومتوازن لتيسير استثمارات شركات الطاقة ونشاطاتها، وتمكينها من مد شبكات الطاقة والربط بينها.
- التعاون في تنمية القطاع الزراعي وإعادة هيكلته، بهدف تحديث أساليب المعرفة الفنية، والاهتمام بالمعونات الفنية والتدريب، ومساندة خطط الشركاء لتنويع الإنتاج، وجعل الزراعة مصدراً أساسياً للغذاء وأداة لتحسين البيئة، والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.
- التعاون في تحسين البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات، ووضع الخطط اللازمة لاستكمال هذا المحور المهم.
- دعم التعاون وتشجيعه بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء من خلال التخطيط الإقليمي، وتنسيق الأساليب الإحصائية وتبادل البيانات.
- دعم التعاون وتشجيعه في المجالات العلمية والتكنولوجيا، والعمل على تعزيز طاقات البحث والتطوير والمساهمة في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنية، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشروعات البحث المشتركة.

وفيما يتعلق بالبعد الثالث وهو التعاون المالي[١]، يعتبر عنصراً أساسياً لنجاح المشاركة من خلال زيادة المعونات المالية وزيادة القروض من بنك الاستثمار الأوروبي إضافة إلى معونات ثنائية من الدول الأوروبية، وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية ووصولاً لهذا الهدف قدر الاتحاد الأوروبي تخصيص ٤٦٨٥ مليون وحدة نقد أوروبية (ايكو) بالإضافة إلى حجم مماثل من القروض للتعاون المالي من ميزانيته للفترة من ٩٥-١٩٩٩ (بدلاً من ٥,٥ بلايين من قبل)[٢] وتوجيهها بموجب برنامج لإدارة المساعدات المالية يراعى فيه خصائص كل من الدول الشركاء، على أن يجرى حوار حول السياسات الاقتصادية ووسائل تحقيق الفائدة المثلى للتعاون المالي من أجل ضمان سلامة الإدارة الاقتصادية – ومعنى هذا أن متوسط ما تحصل عليه كل دولة من الدول المتوسطية الاثنتي عشرة هو ١٥٠ مليون ايكو سنوياً، ويرفع متوسط المعونات للفرد من ٢ ايكو في أوائل التسعينات إلى ٤٠ ايكو، مقارنة بارتفاعه من ٩ إلى ١٣ ايكو للفرد في دول شرق أوروبا ووسطها.

ويرى أحد المحللين الاقتصاديين[٣] أن هذا الدعم الممنوح لدول جنوب المتوسط لا يتناسب

---

(١) Council of Europe: Barcelona Declaration (1995) والترجمة (غير الرسمية له) الصادرة عن جامعة الدول العربية.

(٢) Council of Europe: Barcelona Declaration (1995)، مرجع سابق.

(٣) د.محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، مرجع سابق، ص٤٢.

مع الأعباء التي تترتب على المشاركة، والآثار العكسية على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى فقدان مورد ضريبي مهم من تخفيض الرسوم الجمركية على ما يوازي ٤٠٪ من تجارتها ترتبط بالاتحاد الأوروبي، كما أن جعل المساعدات في صورة كلية وغير مخصصة يستفيد منها من يسبق إلى تقديم طلبات تلقى قبولاً لدى الجانب الأوروبي.

فإذا كان هذا الرأي صحيحاً جملة وتفصيلاً، إلا أنه ينبغي ألا نغفل أن كل هذه الآثار سوف تتحقق لأغلب دول جنوب المتوسط على أثر انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، سواء أدخلت في شراكة مع الاتحاد الأوروبي أم لا، بل إن دخولها في شراكة مع الاتحاد الأوروبي في توقيت مبكر عن تنفيذ التزاماتها قبل منظمة التجارة العالمية سوف يهيئ هذه الدول اقتصادياً فيما بعد للتعامل مع الكيانات الاقتصادية العالمية(١).

ولا شك أن نجاح مؤتمر برشلونة يعتبر نجاحاً لكل من فرنسا واسبانيا اللتين تتزعمان سياسة المتوسطية، في حين تتزعم المانيا دعم علاقات دول الاتحاد مع دول وسط أوروبا وشرقها. أولاً. على أن هناك تأكيدات أوروبية بأن المساعدة الأوروبية لمنطقة المتوسط لن تكون بديلاً عن الجهود التي تبذل بين دول المنطقة من أجل تحسين ظروفها وتطورها الاقتصادي ولذلك تستهدف دول الاتحاد الأوروبي مشاركة سياسية وأمنية وإقامة منطقة سلام واستقرار من خلال التعاون الاقتصادي.

وحيث إن مؤتمر برشلونة كان تحت رئاسة اسبانيا، لذلك تمثل اسبانيا النافذة الأوروبية والجسر الطبيعي والاستراتيجي الذي يربط الاتحاد الأوروبي بالعالم العربي – فهذا المؤتمر فتح المجال بالنسبة للدول العربية والدول الأوروبية للتعاون في التجارة والطاقة والمعادن والسياحة والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية بما فيها تسيير الموارد المائية والطبيعية. وهذا التعاون أعطى وجوداً لاتفاقيات شراكة جديدة ما بين دول عديدة كمصر وتونس والمغرب وغيرها كإسرائيل مع الاتحاد الأوروبي، وهذا من شأنه أن يمنح نوعاً من روح المنافسة التي تخدم العالم العربي كما يعلق المراقبون الغربيون «فإن العالم العربي كان في أمسّ الحاجة لهذه المنافسة» كما أصبح للتقارب الأوروبي العربي مقاييس ومعايير جديدة تلك المتمثلة في تعاون البنوك والطيران المدني والأقمار الصناعية التي تشكل ضرورة لا غنى عنها من أجل تطوير الأعمال، كذلك أيضاً في مجال التربية والتعليم وفي مجال تسيير الأعمال وإدارتها وهي ضرورية جداً من أجل تفاهم أكبر ما بين العرب وأوروبا، فقد أعطى مؤتمر برشلونة لأوروبا لمحة عن نوع التعاون الإيجابي المتزايد الفعالية، الأمر الذي انعكس على حفز العلاقات بين أوروبا والعرب(٢).

---

(١) د.خالد سعد زغلول، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وآثارها على اقتصادات الدول العربية، مرجع سابق، ص١٨٩، ١٩٠.

(٢) Khader Biechara, Le partenariat Euro - Mediterranéen; L Harmattan, paris, 1997, p.23.

فأصبح مؤتمر برشلونة بهذا التفكير معلمة أولية على طريق إنشاء الحوار والشراكة المتوسطية مشيراً إلى ضرورة إقرار وإنشاء شبكات تبادلية وصولاً إلى الأهداف السامية للتقدم والتنمية والازدهار.

المبحث الثاني
المنتدى الأوروبي المتوسطي

ويمثل الخطوة الثانية على طريق إنشاء الشراكة العربية الأوروبية، فقد عقد المنتدى الأوروبي المتوسطي بعد عام من انعقاد مؤتمر برشلونة، في الفترة من (٢١-٢٣ ابريل ١٩٩٦) وكان على مستوى وزراء خارجية المنتدى، وعقد المنتدى مؤتمرات وزارية لأعضائه نظمتها إيطاليا، فكان مؤتمر روما في ٣٠-٣١ مايو ١٩٩٦، تحت رئاسة وزير خارجية إيطاليا ووزارة الجامعة والبحث العلمي والتكنولوجي الإيطالية، ثم عقد مؤتمرات أخرى تحت رئاسة اللجنة العلمية للاتحاد الأوروبي - وقد ناقشت هذه المؤتمرات وسائل التنمية والتطور في المجتمعات المعنية، وخرجت بمقترحات بإنشاء طرق عصرية من تكنولوجيا وعلوم وشبكات الاتصالات المختلفة ووسائل الإعلام التي تخدم الدول المعنية فالمنتدى وضع شبكات الأقمار الصناعية تحت تصرف الدول الأعضاء - وتمت مناقشة ودراسة وسائل التطور التكنولوجي والتقدم العصري لخدمة المجتمعات التي تعاني ضغطاً في الاقتصاد ولم تصلها أحدث لغات العصر الحديث.

ثم نظم المنتدى مؤتمرات حول التعاون الصناعي على مستوى وزراء الدول الأعضاء، فكان مؤتمر «مالطا» في ١٣-١٤ مايو ١٩٩٦ ثم مؤتمر بروكسل في ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦ واجتمع أعضاء المنتدى الأوروبي - المتوسطي حول إيجاد معادلة توازن بين التطورات الاقتصادية للدول لإنعاش اقتصاديات الدول المعنية ولتشجيع الصناعة لكونها المعيار الأساس لبناء الرقي والحضارة والاقتصاد للدول، وتم بحث مجمل المقترحات والمشروعات ولا سيما حول الاستثمارات التي تعد الغذاء الروحي للصناعات وعصب الاقتصاد القومي. كما تمت دراسة حيثيات «الدخل القومي» لكل دولة حتى يتم إصلاح كفة الميزان التي لا بد أن تتساوى فيها حجم الإيرادات والصادرات[١].

وكذلك كان هناك مؤتمر وزاري على مستوى المنتدى حول الطاقة في «المغرب» وكان هذا المؤتمر مكملاً للقاءات التقنية العملية التي نظمتها كل من القاهرة (أكتوبر ٨٥) وتونس (مارس ٩٥)، وخرج المؤتمر بخطة تغطي مساحة دول أعضاء المنتدى المتوسطي الأوروبي..... حتى عام «٢٠٢٠» وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي هذه الخطة بل ساهم في رسم معالمها.

كما اتجه الاتحاد الأوروبي نحو التعاون بصدد مشروعات الطاقة لدرجة أن الدول المنظمة

(١) Khader Biechara, Le partenariat. Euro Mediterranéen, op. cit, p. 29.

للمنتدى أصدرت ميثاقا خاصا سُمّي بميثاق الطاقة، كما تمت دراسة المشروعات الهادفة لإنعاش الأسواق المتوسطية – الأوروبية بالطاقة عن طريق مختلف قطاعات الطاقة وبواسطة الاستثمارات الخاصة... كما يرمي هذا المشروع إلى توسيع نطاق الضمان الاستثماري لجميع القطاعات المختصة بشئون الطاقة.... فعقد لذلك منتدى خاصاً برئاسة إيطاليا على مستوى وزراء الدول الأعضاء... ونوقش فيه إمكانية إيجاد نظام جديد تدمج فيه شبكات الطاقة وكيفية التوصل إلى تحديث وسائلها والوصول بالدول المعنية إلى مرحلة التطور فيها، ولكن يبقى حتى اليوم مشروعا متعثرا ويعتبر من أساسيات قرارات مؤتمر برشلونة ألا وهو مشروع الشراكة السياسية والأمنية(١).

وعلى ذلك يعتبر مشروع برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطية هو الوعاء المناسب لوضع استراتيجية متكاملة للتعاون وتنفيذها..... وهو المنطق السليم لدفع علاقات المشاركة التي بدأت فعلاً بين الاتحاد الأوروبي من ناحية والتجمعات العربية الإقليمية الأخرى إلى جانب اتفاقات المشاركة التي أبرمتها وتبرمها الأقطار العربية فرادى مع الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث
مؤتمر فاليتا ١٩٩٧ (المؤتمر الثاني للمشاركة الأوروبية المتوسطية)

عقد مؤتمر فاليتا في العاصمة المالطية (فاليتا) في منتصف ابريل ١٩٩٧(٢)، ويعد هذا المؤتمر الثاني للمشاركة الأوروبية المتوسطية – وكان من المفترض انعقاد هذا المؤتمر في إحدى دول جنوب المتوسط، وتقدمت تونس لاستضافته، إلا أن بعض الدول العربية (مصر – سوريا) رأت صعوبة في تقبل انعقاد المؤتمر الذي تشارك فيه إسرائيل على أرض عربية، حتى تحرم إسرائيل من فرصة تطبيعية مهمة مع العرب رداً على سياستها التعسفية تجاه عملية السلام، وكانت مالطا هي المخرج العملي لهذا الإشكال – حيث إنها تعتبر من الدول المتوسطية الجنوبية التي يجري معها الاتحاد الأوروبي حواراً وحيث تتحقق باختيارها القاعدة المتفق عليها منذ مؤتمر برشلونة الأول بشأن التناوب بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسطي في استضافة المؤتمرات الوزارية اللاحقة.

وقد أظهرت الاجتماعات بين دول التعاون نقاط خلاف عديدة، حيث أبدت بعض الأطراف المتوسطية تحفظات على برنامج المساعدات الاقتصادية الأوروبية والذي تبلغ قيمته ٤,٦٨٥ مليون وحدة نقد أوروبية، كما طالبت هذه الأطراف بتبسيط الإجراءات البيروقراطية لها.

---

(١) Khader Biechara, Le partenariat. Euro Mediterranéen, op. cit, p. 30.

(٢) انظر حول هذا المؤتمر:

European Union: General Report on The activities, Luxembourg, 1997, p.209.

وفيما يتعلق بالشق الاجتماعي والثقافي، فقد نشب خلاف حول منهجية التعاون بين الأطراف لتنشيط الصلات بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الدول المشاركة وكذلك الأمر حول أسلوب دفع التعاون في مجال حقوق الإنسان وخاصة احترام خصوصيات المجتمعات الأطراف المشاركة وأخيراً توجد خلافات حول حقوق المهاجرين والهجرة غير الشرعية وعملية إعادة التوطين ولكن وجود كل الخلافات السابقة لا ينفي وجود جزء مشرق لأعمال المؤتمر تمثلت في آراء طرحها نائب رئيس اللجنة الأوروبية (مانويل ماربن) خلال جلسة مناقشة التعاون الاقتصادي، وكان أهمها ضرورة نقل جزء من ثروة أوروبا إلى جنوب المتوسط عن طريق الاستثمار لدفع عجلة التنمية وتدعيمها للاستقرار السياسي، وأن تبدأ أوروبا بإظهار مزيد من المرونة مع دول جنوب المتوسط في مفاوضات منطقة التجارة الحرة الآن، نظراً لأن دخول الأفراد في دول الجنوب لا تتعدى ألف دولار سنوياً بينما يتجاوز ١٧ ألفا في أوروبا.

وقد صدر إعلان فاليتا – في الوثيقة الختامية محدداً لعناصر التحرك المطلوب وأولوياته خلال المراحل المقبلة في كل ما يتعلق بجوانب المشاركة (السياسة الأمنية) (والاقتصادية والتجارية) (والثقافية والاجتماعية والإنسانية).

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتجاري فقد أوضح إعلان فاليتا ضرورة تشجيع الشركات في الاتحاد الأوروبي للاستثمار في المنطقة، الأمر الذي يعد عاملاً حاسماً في التنمية الاقتصادية للمنطقة – إعلام المستثمرين المتقدمين عن الإمكانات المتاحة عبر عدد كبير من القطاعات في كل دولة.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن استثمارات الاتحاد الأوروبي في دول البحر المتوسط لا تعكس بدقة الإمكانات الاقتصادية للمنطقة أو الروابط مع أوروبا التي تشكلت على مستوى عال، حيث تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي حجم الاستثمارات الأوروبية في دول البحر المتوسط تبلغ ٤٪ فقط من الرأسمال الخاص[١]. فإذا كانت هناك مبررات في الماضي للمستوى المنخفض لحجم الاستثمارات الأوروبية في دول جنوب المتوسط، فالعديد من اقتصاديات دول البحر المتوسط لم تكن قد تعرضت للإصلاحات، ولا ترحب بالاستثمارات الخاصة، سواء أكانت محلية أم أجنبية، وبالتالي فلم يكن غريباً أن يبحث المستثمرون الأوروبيون عن بيئات أكثر ترحيباً في مناطق أخرى. كل ذلك قد تغير بسرعة كبيرة، حيث بدأت الإصلاحات الاقتصادية، والتي تتضمن التزاماً بإقامة علاقات حرة ومفتوحة مع سائر العالم، انتشرت عبر المنطقة، وقد أدى ذلك إلى تزايد احتمالات قيام دول البحر المتوسط بتحرير إمكاناتهم الاقتصادية.

(١) Commission of The E uropean Communities Delegation in The A.R.E. Annual Report, period Ending. 1995, Cairo, february 1996, p. 19.

كما نود أن نشير هنا إلى أن التركيز على جوانب التعاون الثقافي والاجتماعي والاقتصادي يمثل المدخل العملي الكفيل بإحداث تطور تدريجي في مناخات العلاقات السياسية بين الأطراف ذات المواقف المتعارضة، كما يتطلب الأمر ضرورة عقد اجتماع دوري على فترات متقاربة ولتكن كل ستة أشهر للمراجعة العامة، حتى يمكن التعرف أولاً بأول على وجوه الخلل ومواضع القصور التي تعيق تحقيق التوازن في إيقاع التقدم بين جوانب المشاركة الثلاثة.

المبحث الرابع
الوضع الراهن للشراكة العربية الأوروبية

لقد نجح الاتحاد الأوروبي في عقد عدد من اتفاقات الشراكة الثنائية مع بعض الدول المتوسطية والإفريقية، وغيرها. ويعتبر اتفاق الشراكة الأوروبية – التونسية، الذي تم التوصل إليه وتوقيعه في بروكسل بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩٥، وأقرته المفوضية الأوروبية، وكذلك مجلس النواب التونسي في ١٩٩٦/٦/١١، من أهم الاتفاقيات المشتركة، ونموذجاً لها، والتي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إبرامها مع باقي الدول في إطار الشراكة المتوسطية الثنائية، وهو يفسح المجال لتعاون أوسع وشامل في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية. ويعد هذا الاتفاق بمثابة نقلة نوعية مهمة بعد اتفاق الشراكة الموقع مع تونس في عام ١٩٧٦، والذي يحل محله الاتفاق الجديد لعام ١٩٩٥.

كما توصل الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاقات مع بلدان عربية متوسطية أخرى وهي المغرب، والجزائر، ومنظمة التحرير الفلسطينية – كما عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقا مع إسرائيل عام ١٩٩٥، وما زالت المفاوضات جارية بين الاتحاد الأوروبي وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان، في حين أن الاتفاق غير مطروح على ليبيا وموريتانيا(١).

واستبعاد بلد متوسطي عضو في المجتمع الدولي لا يتوافق مطلقاً مع فكرة التعاون والشراكة التي طرحها الأوروبيون في مواجهة كل من «الأطلس والشرق أوسطية» كما أنه يتعارض كلياً مع منطق المصالح المشتركة التي تربط معظم الدول الأوروبية بليبيا، من حيث التبادل التجاري والاقتصادي الذي يفوق سبعة أمثال معدلات التبادل التجاري الثنائي بين دول المتوسط. فقد بلغت

(١) استبعد الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن إبرام اتفاق شراكة مع ليبيا لأسباب سياسية تتعلق بموقف ليبيا من الإرهاب والسلام في الشرق الأوسط وغيرها، في حين أن الاتفاق غير مطروح على موريتانيا أيضا نظراً لأنها تنظم علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات لومي، ورغم ذلك تسعى الدول العربية الواقعة في حوض البحر المتوسط لإدخال ليبيا وموريتانيا ضمن هذا الإطار الجديد للتعاون في حوض المتوسط.

صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا عام ١٩٩٤ ما يعادل ٢,٠٤ بليون ايكو أما واردات الاتحاد الأوروبي من ليبيا فقد بلغت ٥,٩٦ بليون ايكو عام ١٩٩٤[١].

وقد ثار جدل في الأوساط السياسية والاقتصادية المهتمة بهذا الموضوع، وخاصة في مصر، حيث هناك فريق يدافع عن المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، (غالباً على المستوى الحكومي)، ويرى أنها فرصة أمام الدول العربية كي تلحق بقاطرة التنمية القوية في الاتحاد الأوروبي، في حين يرى الفريق الآخر أن المشاركة الأوروبية ما هي إلا محاولة أوروبية لفتح أسواق الدول في جنوب المتوسط ومنها مصر أمام المنتجات الأوروبية، وإحداث نوع من استقطاب هذه الدول تجاه الاتحاد الأوروبي، وبعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى أن نتائج ذلك هي تقويض أسس الصناعة في دول جنوب المتوسط، وتكريس النمط المالي لتقسيم العمل بين الطرفين حيث إن هذه الدولة غير مؤهلة للمنافسة مع دول الاتحاد الأوروبي[٢].

وينظر البعض الآخر[٣] نظرة تفاؤلية نحو الشراكة الجديدة لأنها تهيئ الدول العربية والأوسطية للتعامل مع أحكام منظمة التجارة العالمية، وعلى أية حال أصبحت الشراكة هي سمة عصر العولمة الذي نعيشه الآن ويجب أن نتعامل معه.

---

(١) «الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط» التجارة العربية البريطانية، السنة ٣، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص٢٠-٢١.

(٢) مغاوري شلبي علي، مصر والاتحاد الأوروبي العلاقات الاقتصادية من التعاون إلى المشاركة، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد ١١٩، أول ديسمبر ١٩٩٧، ص٦٢.

(٣) انظر:

Francais, J.F: Anchoring policy Reform: External Bindings and The Credibility of Reform, Cairo, 1996, p.11.

دراسة مقدمة إلى مؤتمر المركز المصري للدراسات الاقتصادية حول:

How Can Egypt Benefit from its partnership Agreement with The EU.

الفصل الثالث
العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية

تمهيد وتقسيم

ترتبط الدول العربية مع دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات اقتصادية وثيقة في المجالات المختلفة، بل تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للدول العربية سواء للروابط التاريخية أو للميزات النسبية التي يوفرها القرب الجغرافي بين الطرفين، أو لتوافق قوائم الصادرات والواردات بينها، أو لأي أسباب سياسية أو اقتصادية أخرى.

وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تطور التبادل التجاري العربي الأوروبي واتجاهاته وهيكله.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الاقتصاية في ضوء الشراكة العربية الأوروبية.

المبحث الأول
تطور التبادل التجاري العربي الأوروبي واتجاهاته وهيكله

١ – تطور التبادل التجاري العربي الأوروبي

يعكس حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية مدى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسطي بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وتشير الإحصاءات[١] فيما يتعلق بالمجال التجاري إلى أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى البلدان العربية المتوسطية بلغت ما يعادل ٨,٥ بالمئة من إجمالي صادراته في عام ١٩٩٤، بما يعادل ٩,٤ بلايين ايكو، بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها بنسبة ١٩ بالمئة عام ١٩٩٣، بما يعادل ١٢,١بليون ايكو (يورو في ما بعد).

وقد جاء هذا الانخفاض الكبير متزامناً مع نمو صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول العالم بنسبة ١٠,٦ بالمئة من إجمالي الصادرات. وبلغت خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ صادرات كل من ألمانيا ٢٢,٥ بالمئة، وفرنسا ٢١,٨ بالمئة، وإيطاليا ٢٠,٥ بالمئة بما يعادل ٤٦,٨ بالمئة من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب المتوسط، وخصوصا بلدان الاتحاد المغاربي (١٤,٧ بليون يورو) عام ١٩٩٣.

(١) المصدر: صندوق النقد العربي: التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٩٣، ١٩٩٤.

أما قيمة الصادرات الأوروبية إلى دول المتوسط (البلدان العربية، وتركيا، وقبرص، ومالطا، وإسرائيل) فقد بلغت ٤٥,٩٠ بليون ايكو عام ١٩٩٤ بانخفاض مقداره ٠,٦ بالمئة عن عام ١٩٩٣ (٤٦,٢٠ بليون يورو). وهذا ناجم عن انخفاض قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا بنسبة مئوية مقدارها ٢٥,٦ في عام ١٩٩٤، والتي بلغت ٢,٠٤ بليون يورو، أما في عام ١٩٩٣ فقد وصلت إلى ما مقداره ٢,٧٤ بليون يورو.

وفيما يتعلق بصادرات دول المتوسط الجنوبية إلى الاتحاد الأوروبي، فقد سجلت ارتفاعاً نسبته ٧,١ بالمئة في عام ١٩٩٤، عما كانت عليه قيمة الصادرات في عام ١٩٩٣، أي ارتفعت من ٣٤,١٢ بليون يورو إلى ٣٦,٥٥ بليون يورو، بلغ منها مجموع صادرات الدول العربية المتوسطية (باستثناء فلسطين وموريتانيا) ما يعادل ٢٢,٥٨ بليون يورو للعام ١٩٩٣، و ٢٣,٦٨ بليون يورو في عام ١٩٩٤[١].

وقد رفعت بعض الدول العربية المتوسطية نسبة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٤ بمعدلات متفاوتة عما كان عليه الحال عام ١٩٩٣، مثل المغرب (٩,٢ بالمئة)، وتونس (٢١,٨ بالمئة)، ومصر (٢٥,٣ بالمئة)، ولبنان (٤٠,٨ بالمئة). أما البلدان الأخرى، فقد لوحظ انخفاض في معدل صادراتها للعام نفسه: الجزائر (٧,٣ بالمئة)، وليبيا (٢,٩ بالمئة)، وسوريا (٥,٥ بالمئة)، والأردن (٤٥,٤ بالمئة)[٢].

ويشير التطور خلال الفترتين إلى أن الدول العربية عامة والمتوسطية خاصة، لم تحاول الاستفادة من التصدير للمنتجات التي شهدت تطوراً سريعاً في الطلب الأوروبي، كما أن تجارة الدول المتوسطية تركزت في دول الجنوب، فرنسا وإيطاليا، فلم تستفد من الأسواق المتوسعة، وخاصة في المانيا[٣].

٢ – اتجاهات التجارة العربية الإجمالية

تشكل الدول الصناعية الأسواق الرئيسية للدول العربية، حيث تستوعب أسواقها نحو ثلثي الصادرات العربية، كما أنها تشكل المصدر الأساسي لواردات الدول العربية التي تقدر بنحو الثلثين

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٦، ص٢١–٥٦.
وأيضاً: عبدالرحمن مطر، أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي، المستقبل العربي، بيروت، عدد ٢١٥، ١٩٩٧، ص٦٧ وما بعدها.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص٢١–٥٦.
وأيضاً: IMF: Direction of Trade statisics, Year book, 1996.

(٣) انظر في ذلك:
Rolf J. Langhammer: European Economic integration and The said EL Naggar (ed) Economic arab Countries Development of Arab Countries; selected issues Seminar held in Bahrain, 13/2/1993. international Monetary Fund, 1993, p.p 235-266.

أيضاً. فعلى مستوى المجموعات الاقتصادية تعتبر السوق الأوروبية الموحدة أكبر الشركاء التجاريين للدول العربية سواء على مستوى الصادرات أو مستوى الواردات. حيث استوعبت السوق الأوروبية نحو ٣٠ في المائة من الصادرات العربية الإجمالية خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤، كما أن قرابة ٤٣ في المائة من الواردات العربية الإجمالية خلال الفترة نفسها كان مصدرها السوق الأوروبية الموحدة[١]. ومن المتوقع أن تدعم السوق الأوروبية الموحدة مركزها التجاري مع الدول العربية بعد أن وقعت كل من الجمهورية التونسية سنة ١٩٩٥، والمملكة المغربية سنة ١٩٩٦، والجزائر، ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات لإقامة مناطق تجارة حرة معها، واتجاه عدد آخر من الدول العربية نحو إبرام اتفاق شراكة مشابهاً مع الاتحاد الأوروبي.

٣ - الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية

شهد الهيكل السلعي للتجارة العربية تطوراً بطيئاً، نظراً لارتباطه بتطور القاعدة الإنتاجية في الدول العربية. فبالنسبة للتكوين السلعي للصادرات العربية، تحتل كل من المواد الخام والمنتجات الزراعية والحيوانية، والوقود المعدني النصيب الأكبر بنسبة تقارب ٨٠ في المائة من الصادرات السلعية للدول العربية. بينما تشكل كل من فئة الكيماويات نحو ٦,٥ في المائة، وفئه السلع المصنعة نحو ١٢ في المائة.

وقد فاق نمو صادرات السلع المصنعة الذي بلغ نحو ٨,٨ في المائة في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٤، معدل نمو الصادرات الإجمالية، الذي كان قرابة ٥,٩ في المائة خلال الفترة نفسها. كما تحسنت الصادرات النفطية خلال تلك الفترة وارتفع نصيبها في الصادرات الإجمالية العربية من ٧٠ في المائة عام ١٩٨٨ إلى نحو ٧٥ في المائة عام ١٩٩٤، إلا أن المنتجات الكيماوية انخفضت أهميتها النسبية في الصادرات الإجمالية من ١٠ في المائة عام ١٩٨٨ إلى ٦,٥ في المائة عام ١٩٩٤[٢].

وفي جانب التركيب السلعي للواردات العربية، تشكل السلع الغذائية نحو ١٣,٥ في المائة من الواردات الإجمالية العربية، والكيماويات بنسبة ٩ في المائة، خلال الفترة من (١٩٨٨-١٩٩٤)، أما السلع المصنعة، وخاصة منها فئة الآلات والمعدات، فقد تزايد نصيبها في واردات الدول العربية بشكل ملحوظ خلال الفترة نفسها، حيث ارتفع من زهاء ٢٩ في المائة عام ١٩٨٨ إلى قرابة ٣٦ في

(١) انظر الشكل رقم (١) الذي يوضح أهم الشركاء التجاريين للدول العربية خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص١٢٥.
انظر أيضاً الجدول رقم (٢) الذي يوضح الهيكل السلعي للصادرات العربية (٨٨-١٩٩٤) حسب التصنيف الدولي للسلع.

المائة. ويشير هذا إلى الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الإنتاجية في بعض الدول وتطوير الهيكل الإنتاجي فيها، وإدخال الإصلاحات الهيكلية، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد استيرادها من السلع الرأسمالية، أي الآلات والمعدات وقطع الغيار. كما يؤدي إلى تراجع طفيف في استيرادها من المصنوعات الأساسية (مثل المصنوعات الجلدية والخشبية... إلخ) حيث انخفضت أهميتها النسبية من قرابة ٢٢ في المائة عام ١٩٨٨ إلى ٢١ في المائة عام ١٩٩٤[١].

نخلص من تحليل هذه البيانات والإحصاءات إلى ما يلي:

١ – إن الاتحاد الأوروبي يمثل شريكا تجاريا أساسيا مع الدول العربية، إذ تمثل صادرات دول أوروبا إلى دول الشراكة (الحالية والمنتظرة) نحو ٥٠,٦٪، كما تمثل وارداتها نحو ٥٦,٦٪ من إجمالي الواردات، وتختلف نتائج الميزان التجاري (فائض وعجز) حسب حجم المعاملات فيما بينها.

٢ – تمثل المنتجات الاستخراجية والزراعية عنصراً أساسياً في التجارة الخارجية للدول العربية، كما أن تصدير منتجات البتروكيماويات للدول الأوروبية أصبح عاملاً مهماً في أي اتفاق للشراكة معها، إلا أن هناك مشكلات تتعلق بفرض ضريبة الكربون على المنتجات البترولية أو فرض ضرائب بمعدل ٦٪ على واردات الألومنيوم إلى دول الاتحاد[٢]، الأمر الذي لم يتمكن معه مجلس التعاون الخليجي من الاتفاق على بروتوكولات التعاون ويحتاج الأمر إلى مزيد من المرونة من جانب الاتحاد الأوروبي حتى يتم التعاون على أساس التكافؤ وتبادل المصالح.

٣ – تضاءل حجم صادرات الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي نظراً للتماثل الموجود فيما بين منتجات الدول العربية (وهي محل تجارة بينية محددة) ولعدم ارتقاء البعض منها إلى مستوى المنتجات الصناعية بدول الاتحاد الأوروبي خاصة وغالبيتها صناعات وليدة وبعضها صغير، الأمر الذي يقتضي تغييراً جوهرياً في المواصفات لتطابق المعايير الأوروبية والالتزام بما يعرف بالايزو وإدخال التكنولوجيا في الصناعة، حتى تحتل هذه المنتجات العربية مكانة في السوق الأوروبي.

ولا شك أن التغيرات الأخيرة في السياسات الاقتصادية للدول المتوسطية نتيجة برامج التكيف التي بدأ بعضها في اتباعها، أظهرت أن بناء الاقتصادات المتوسطية على نحو يعزز درجة الاندماج في الاقتصاد الأوروبي المتقدم تتطلب جهداً مستمراً لإعادة تشكيله، وفي مقدمتها تعزيز التجارة العربية البينية من خلال إنشاء تكتل اقتصادي عربي.

(١) انظر الجدول رقم (٣) حول الهيكل السلعي للواردات العربية.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص١٢٦.

المبحث الثاني
مستقبل العلاقات الاقتصادية في ضوء الشراكة العربية الأوروبية

في الواقع إن الشراكة العربية الأوروبية تخدم التوجهات الأوروبية بدرجة أولى وأساسية، إلا أن هذا لا ينفي استفادة الدول العربية من هذه الشراكة، وأصبحت الدول العربية مطالبة بتعظيم فوائدها من اتفاقات الشراكة المرتقبة مع الاتحاد الأوروبي، ويمكن الاسترشاد بنموذج الشراكة الأوروبي – التونسي في هذا الصدد(١).

وقبل الحديث عن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي نود أن نشير إلى بعض الملاحظات:

أولاً: إن دول الاتحاد الأوروبي تدرك تماماً أن التعاون مع الدول العربية بصفة عامة، والمتوسطية بصفة خاصة أمر ضروري لضمان استقرارها ورفاهيتها المهددين على الدوام بما يحدث في شرق أوروبا وجنوب المتوسط، وأن رغبة الدول المتوسطية لا تقل عن رغبة الأوروبيين في إيجاد علاقة مستقرة ومفيدة مع أكبر قوة اقتصادية في المنطقة.

ثانياً: دول الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا أكثر تحمساً لهذا التعاون من باقي دول الوحدة وخاصة ألمانيا، ولعل تحمس فرنسا لإقامة شراكة مع دول جنوب المتوسط يهدف لإحداث توازن بينها وبين ألمانيا داخل الوحدة الأوروبية لأن الأخيرة ترى في أوروبا الشرقية مجالاً حيوياً أساسياً لها.

ثالثاً: إن الولايات المتحدة الأمريكية حذرة من هذا التعاون ولا تتمنى نجاحه، لأنه يهدد ولو جزئياً نفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

رابعاً: إن الشراكة الأوروبية المتوسطية تصنف ضمن إرهاصات بناء النظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة وبالتالي فهو يحتاج فترة من الزمان حتى يستقر، ومعرض خلال هذه الفترة لإدخال تعديلات على نظامه وأهدافه وصولاً لحالة الاستقرار.

خامساً: إن نجاح الشراكة العربية الأوروبية رهن بحل جميع المشكلات السياسية بين أعضائه وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي والخلافات بين تركيا واليونان، وانطلاقاً مما سبق نتوقع استمرار محاولات بناء التعاون الأوروبي المتوسطي ولكننا لا نتوقع نجاحات في المدى القريب وخاصة على صعيد التعاون السياسي والأمني، ومن المؤكد أن تطور علاقة أمريكا بالاتحاد الأوروبي مستقبلاً وكذلك علاقاتها مع دول الشرق الأوسط سيكون لها دور في الشكل النهائي لعلاقات التعاون الأوروبي المتوسطي.

وعن مستقبل المشاركة العربية الأوروبية ينحصر في تحديات ثلاثة تتمثل فيما يلي(٢):

---

(١) حول الشراكة الأوروبية التونسية انظر الاتفاقية النهائية الصادرة عن
Office for official publication of The European Communities, Documents, Catalogue Number: CB-Co. 95 - 269 - EN-C, L. 2987 Luxembourg.

(٢) انظر في ذلك:
Diwan ishac, and Lyn squire: Economic development and Cooperation in The Middle East and North Africa, MENA Discussion paper series No. 9, IBRD. November 1993, p. 62.

التحدي الأول: إن مشروع الشراكة العربية المتوسطية يكمن في كونه إطاراً متعدد الأطراف لم يسبق لجميع الدول الأعضاء فيه أن اجتمعت تحت مظلة تنظيمية واحدة كهذه المظلة الإقليمية الجديدة. فالعمل الإقليمي الذي يجمع الدول السبع والعشرين هنا، هو بلا شك إطار سياسي وجغرافي فريد وغير مسبوق. وتكفي فقط الإشارة هنا إلى انفراد هذا الإطار السياسي الذي يقدره الجمع بين أطراف كسوريا، ولبنان، وإسرائيل، التي تجتمع تحت مظلة برشلونة لتبحث قواعد التعاون الإقليمي متعدد الأطراف من كل جوانبه تقريبا، وحتى إن كان أساس السلام بينها لا يزال غائباً. كذلك من المهم ملاحظة الوجود التركي اليوناني القبرصي في هذه المظلة الإقليمية الواحدة وكذا الوجود التركي السوري.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ البعض أن هذا الإطار متعدد الأطراف الجديد يستبعد أطرافاً دولية مهمة، بالإضافة إلى أن منطقة التجارة الحرة التي يستهدفها مشروع المشاركة الجديد في عام ٢٠١٠ من شأنها التأثير بقوة في موازين القوى الاقتصادية واتجاهات التجارة العالمية، كل هذا يعكس لنا مدى التحديات السياسية التي يمكن أن تواجه مشروع برشلونة. ويلاحظ أن استبعاد واحدة من أهم دول الجنوب المتوسطي، والتي تملك أطول الشواطئ على هذا الساحل الجنوبي، وذلك لأسباب سياسية طرفية يبدو متناقضاً مع جوهر المقصود بالمشاركة، والحاجة إلى تعميم الالتزام بقواعد الأمن والاستقرار والسلام المتفق عليها في برشلونة على جميع أطراف حوض البحر المتوسط، فمن المنتظر ألا يطول هذا الوضع الاستثنائي، وأن تتم دعوة ليبيا إلى مباشرة التزامها ودورها في هذا الإطار الإقليمي البازغ.

والتحدي الثاني الذي يواجه مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية هو كيفية الجمع في إطار واحد أو متجانس بين تقدم عملية المشاركة الرأسية [أي بين الاتحاد الأوروبي وفرادى الدول الجنوبية]، وبين تطور العلاقات على محور المشاركة الأفقية فيما بين فرادى دول الاتحاد الأوروبي من ناحية، وفيما بين دول جنوب المتوسط وشرقه من ناحية أخرى.

فبالنسبة للمشاركة الرأسية، يلاحظ أن الاتفاقات الثنائية التي أبرمت حتى الآن لا تشمل كل دول الجنوب المتوسطي، كما يلاحظ بعض التباين في شروط الاتفاقات المبرمة وبنودها بما قد يعكس نوعاً من ازدواجية المعايير، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وحقوق الملكية الأدبية، وربما التعاون التكنولوجي أيضاً[١].

وبالنسبة للمشاركة الأفقية، فلا تزال هناك بعض ملامح التباين في أولويات الاهتمام لدى الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد، بشأن الاهتمامات المتوسطية مقابل الاهتمام بالأوضاع في وسط أوروبا وشرقها، كما ينعكس اختلاف الارتباطات العضوية لهذه البلدان الأوروبية في مختلف المنظمات الأمنية، والدفاعية العاملة في أوروبا على رؤية كل منها لأهمية البعد المتوسطي في استراتيجيات الأمن الأوروبي وسياساته، كذلك ترتبط بمشكلات المشاركة الأفقية مسألة الحاجة إلى تنوع اقتصاديات الدول الجنوبية وتنويع قواعدها الإنتاجية وقدراتها التصديرية، بما يكفل التقليل من

(١) Commission of The European Communities Estabilishing AEuro, op. cit, p.25.

التنافس فيما بينها على الأسواق الأوروبية نفسها، وهو أمر يستلزم مراجعة جريئة للمفاهيم التقليدية للمزايا النسبية، كما يستلزم تحركاً مماثلاً من جانب الاتحاد الأوروبي لنقل بعض الصناعات ذات العمالة الكثيفة إلى بعض الدول الجنوبية في إطار عمليات التحول الاقتصادي التي تجرى تحت مظلة المشاركة الجديدة. ويحقق هذا التوجه مصالح أطراف المشاركة جميعاً، فالاتحاد الأوروبي يستفيد من انخفاض أجور العمالة في دول جنوب المتوسط، وتستفيد دول جنوب المتوسط من نقل التكنولوجيا الحديثة، والتغلب على مشكلة البطالة فيها.

والتحدي الثالث: يتمثل في وجود معضلة بنيوية تواجه مشروع المشاركة في صلب اهتماماته وقد تسبق تحدياته الأخرى التي قد يواجهها مستقبلاً، ووفقاً لهذا الرأي[١]، فإن المشروع يبدو أنه في الوقت الذي يحقق تقريباً كل مصالح الاتحاد الأوروبي وأهدافه كطرف أول، فإنه يحقق للأطراف الجنوبيين فقط بعضاً من مصالحهم وأهدافهم، ويترك لهم استكمال هذه المصالح والأهداف من خلال إطارات أخرى ولا شك أن هذا التوصيف يعكس حقائق القوى، فمن الطبيعي أن يضع أصحاب المبادرة مصالحهم وأهدافهم في المقدمة، وما على الأطراف الأخرى إلا أن تسعى من جانبها إلى طرح مبادراتها ومشروعاتها الجديدة أو المكملة، التي ترى أنها تحقق لها ما ينقصها في هذا المشروع أو غيره.

ويعتبر تنسيق العمل بين عرب برشلونة وباقي الأطراف العربية الأخرى، والتقدم بمبادرات وتصورات متكاملة وشاملة من أهم الضرورات التي تلزم لموازنة ما قد يكون من نقص أو خلل في توازن المصالح بين أطراف المشاركة.

ويوضح إعلان برشلونة أن هناك اتجاهاً نحو إنشاء منطقة حرة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة الشرق الأوسط لما تحققه من مزايا لكل دول المنطقة، وهذا المشروع يمثل نموذجاً فريداً من نوعه لشراكة تستند إلى نموذج منطق التجارة الحرة، وتستعين بتعاون اقتصادي ومالي أقوى من كل النماذج السابق تطبيقها. ويهدف هذا المشروع الجديد إلى التوفيق بين نوعين من القيود التي تكاد تكون متعارضة، وذلك حتى يصبح مقبولاً لدى أطراف ذات قوى متفاوتة إلى حد كبير، أول تلك القيود يتعلق بحرية التجارة، فتحرير التجارة – وإن كان تدريجياً سوف يضع أنظمة اقتصادية «صغيرة» – أو ناشئة على أفضل تقدير – وهي دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، في مواجهة أنظمة صناعية ومالية وفنية متقدمة، هي دول الاتحاد الأوروبي. ولا يعرف تاريخ الاقتصاد القديم والحديث إلا أمثلة قليلة جداً لمناطق تجارة حرة بشكلها الكلاسيكي بين دول من الشمال ودول من الجنوب. وإن وجدت مثل هذه المناطق[٢]، فكثيراً ما يظهر مدى عدم التوازن وعدم المساواة في التبادل التجاري، حيث تكون حركة التجارة على حساب «الصغار» ولصالح «الكبار» وهذه حقيقة تاريخية ثابتة، حيث توضح نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية والحديثة التي تتحدث عن «الميزات

(١) Ibid, p. 30.

(٢) مثال ذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، والتي أنشئت عام ١٩٩٣ بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

النسبية» صعوبة تحقيق الحد الأقصى من المكاسب التجارية والاقتصادية الناتجة عن تحرير التجارة لصالح جميع الأطراف أياً كانت وأينما كانت[١].

وإذا كانت الإحصاءات تشير إلى أن الفترة قبل خلق مناطق التجارة الحرة المطروحة في إطار الشراكة الجديدة، كانت التجارة بين شمال حوض البحر المتوسط وجنوبه (باستثناء التجارة المتعلقة بالنفط) تتسم بعجز حاد ومتراكم في الموازنة التجارية والموازنة العامة لدول الجنوب. فإن من المتوقع بعد خلق منطقة التجارة الحرة بموجب اتفاقية برشلونة، أن يستمر عدم التوازن في التجارة بين شمال البحر وجنوبه، ويتوقع أن يزداد العجز في الميزان التجاري لدول جنوب المتوسط.

أما ثاني القيود التي يواجهها المشروع الجديد فهو يتعلق بخلق ظروف مواتية لتنمية مؤزرة ومستديمة ومتوازنة بالنسبة للشركاء الجنوبيين، وهو شرط أساسي لبدء عهد سلام واستقرار وأمن في شمال البحر وجنوبه، وشرقه وغربه[٢].

والتقييم الواقعي لهذه الشراكة من خلال إعلان برشلونة، يشير بوضوح إلى أن المقصود في الواقع ليس المشاركة في الازدهار، ولكن اعتراف الطرف الأوروبي بحاجة الشريك الآخر للنمو والتنمية والرخاء الاجتماعي لتأمين سلامته واستقراره.

ويسير مشروع منطقة التجارة الحرة بين أوروبا والدول المتوسطية وفقاً للقواعد العالمية للتجارة التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة باسم اتفاقية الجات والتي تحولت إلى منظمة للتجارة العالمية[٣]، بموجب توقيع الاتفاقية في ١٥ ابريل ١٩٩٤ بمراكش.. وقد بلغ عدد الدول الموقعة ١٢٣ من بينها دول معاهدة ماستريخت[٤] ويمكن اعتبار هذا المشروع جزءا صغيرا من الحيز العالمي الجديد للتجارة، يتعين عليه أن يتحرك في إطاره.

وفي ضوء هذه المتغيرات العالمية فإن دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وجميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، سوف تتعرض للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية المنظمة وفقاً للقواعد الجديدة للتجارة الحرة. وتأكيداً لذلك وفي إطار الشراكة الثنائية، اتفقت تونس والمجموعة الأوروبية على التزام كل منهما بمتطلبات النظام التجاري العالمي الجديد في موعد أقصاه ١٢ عاماً، وتنتهي المرحلة الانتقالية المحددة بينهما بحلول ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٨.

نخلص من هذا إلى أن نموذج التجارة الحرة كان الخيار الوحيد المتاح، كما أن الفترة الزمنية اللازمة للتكيف معه لا بد أن تكون قصيرة، وذلك لمواجهة ظهور منافسة قوية وشرسة عبر القارات والتقدم الفني المذهل والمتسارع في مجالات الإنتاج والمال والتسويق.

---

(١) د. الشاذلي العياري، إعلان برشلونة، تحليل نقدي على ضوء الشراكة الأوروبية التونسية، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢) د. الشاذلي العياري، المرجع السابق، ص ٢٨.

(٣) د.خالد سعد زغلول، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية، مرجع سابق، ص ١٧٨. وأيضا: GATT, Morrakesh, 1994 "The World trade organization aruguay round," April 1994, p.13.

(٤) تم التوقيع على معاهدة ماستريخت في ٧ فبراير ١٩٩٢ من الدول الأوروبية الاثنتي عشرة في إطار إنشاء منطقة أوروبا الموحدة. لمزيد من التفصيل انظر: د.خالد سعد زغلول، نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي يفرضه مشروع أوروبا الموحدة سنة ١٩٩٣، مجلة الحقوق – جامعة المنوفية، السنة الأولى، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٩١، ص٢٣٣.

الفصل الرابع
تقييم الشراكة العربية الأوروبية

تمهيد وتقسيم

تضمن إعلان برشلونة عدداً من المبادئ والأسس لشراكة مستقبلية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط، وهي شراكة ركائزها السلام والاستقرار والازدهار لجميع الأطراف، وتعتبر الاتفاقية التي أبرمت بين الاتحاد الأوروبي وتونس والتي تم التوقيع عليها في ١٧ يوليو ١٩٩٥[١]، هي أول اتفاقية من نوعها بين الاتحاد الأوروبي وإحدى الدول المتوسطية، توضح لنا كيفية التطبيق الفعلي لميثاق برشلونة لترجمته إلى علاقات شراكة جديدة بين أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط. ومما لا شك فيه أن الطريق بين المبادئ والأفعال، وبين الاتفاقيات الرسمية والتطبيق، وبين إعلانات النوايا ومتطلبات السياسة العملية، هي طريق شاق، مملوء بالعراقيل والصعوبات، ويجب أن نعطي الزمن حقه قبل أن نصدر حكماً على هذه الاتفاقيات.

وسوف نسعى من خلال إعلان برشلونة واتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية، وما توصلنا إليه من مفاوضات ومناقشات بين الجانب الأوروبي وبعض الدول العربية في إطار الشراكة، أن نقيم الشراكة العربية الأوروبية.

وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: النتائج العامة المتوقعة للشراكة العربية الأوروبية.

المبحث الثاني: توصيات ومقترحات.

المبحث الأول
النتائج العامة المتوقعة للشراكة العربية الأوروبية

إن الشراكة العربية الأوروبية سوف تتيح فتح السوق الأوروبي – بالإعفاء الجمركي الكامل وعلى الفور أمام الصادرات الصناعية العربية وفتح السوق العربي أمام الواردات الصناعية من أوروبا بإعفاء جمركي متدرج خلال فترة انتقالية مدتها ١٢ سنة (وفقا لما تم الاتفاق عليه في اتفاق الشراكة

(١) لمزيد من التفصيل حول الشراكة الأوروبية التونسية انظر الاتفاقية النهائية الصادرة عن:

Office for official publications of The European Communities, Documents, Catalogue Number: CB - Co - 95 - 269 - En - C, L. 2985 Luxembourg.

وأيضاً: د.الشاذلي العياري، إعلان برشلونة – تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية، مرجع سابق، ص٧.

الأوروبية التونسية) كذلك مضاعفة حجم المساعدات المالية[١] التي يقدمها الجانب الأوروبي لدول الشراكة المتوسطية لتمويل برنامج شامل لإعادة تأهيل القطاع الصناعي وتنميته ورفع قدرته على المنافسة في السوقين الأوروبي والعربي. كذلك فتح السوق الأوروبي لصادرات القطاع الزراعي لبعض دول المتوسط وكذلك صناعات المنسوجات، وذلك بصورة تتناسب مع النهضة التي تشهدها هذه القطاعات.

إلا أن الشراكة ستؤدي إلى تقليص بعض الصناعات العربية وخاصة تلك التي لا تتمتع بالحماية مثل صناعات التجميع الموجهة لتلبية متطلبات السوق المحلية، وتلك الصناعات التي تمثل الواردات فيها جزءا صغيرا من إجمالي السوق المحلية، أما الصناعات التي سوف تتمكن من زيادة صادراتها سوف تستفيد من هذه الشراكة.

وذكرت إحدى الدراسات[٢]، أن الصناعات التي سوف يتم تأهيلها خلال الفترة الانتقالية مع انخفاض الحماية عليها هي الصناعات الغذائية وغزل القطن والورق والبلاستيك، بينما تستمر صناعة الملابس الجاهزة في التمتع بقدر أكبر من الحماية، وكذلك سوف تزيد الصادرات التي تعتمد بكثافة على العمالة مثل المنتجات الجلدية والحرف اليدوية.

وأشارت الدراسة إلى أن فوائد الشراكة العربية الأوروبية ستكون محدودة للغاية إذا لم تتضمن الاتفاقية زيادة تدفق الاستثمارات والتمويل، كما حدث مع كل من المغرب وتونس نتيجة للسياسة الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي، والتي تدعم المزارع الفرنسي والبرتغالي والاسباني واليوناني بنحو ٥٠٪ من ثمن السوق.

فالمنتجات الزراعية الأوروبية غير متكافئة وغير سليمة، ولذلك يفرض الاتحاد الأوروبي قيودا كمية (حصص) أو زمنية (إجندة زراعية) أي تحديد فترات زمنية يمكن للمزارع العربي التصدير فيها فقط، بحيث تكون هذه الفترة خارج إنتاج المزارع الأوروبي، ولا شك أن هذا يقلل من فرص الصادرات الزراعية العربية للتسويق في دول الاتحاد الأوروبي.

وفي ضوء هذه الحقائق تقف السياسة الزراعية الأوروبية حجر عثرة أمام المنتجات الزراعية العربية، نظراً لأن المحتوى الزراعي للصناعات الزراعية للدول العربية، سيفرض عليه أيضاً رسوم ولا يعفى منها إلا المكون الصناعي فقط بالنسبة للصادرات الزراعية المصنعة إلى دول الاتحاد الأوروبي (كما هو الحال في الشراكة الأوروبية التونسية والمغربية).

---

(١) جدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي ضاعف من حجم مساعداته إلى دول منطقة جنوب المتوسط في إطار استراتيجيته الجديدة، حيث خصص ٤٦٨٥ مليون وحدة نقد أوروبية كمنح لدول المتوسط في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ بالإضافة إلى حجم مماثل من القروض. انظر في ذلك:

.Council of Europe: Barcelona Declaration (1995) والترجمة (غير الرسمية) الصادرة عن جامعة الدول العربية.

(٢) دراسة أعدها مدير إدارة المال والاستثمار بجامعة الدول العربية عام ١٩٩٦ (دراسة غير منشورة)، ص٩.

أما عن تدفقات الاستثمارات المباشرة الأوروبية إلى الدول العربية، ليس من المتوقع أن تحدث طفرات في حجم هذه الاستثمارات حتى مع سياسات التصحيح الاقتصادي والهيكلي التي تتبعها مع صندوق النقد الدولي وإصدارها لقوانين تشجيع الاستثمار.

وفيما يتعلق بالمساعدات المالية أكدت الدراسة[١] أنها تزيد من قدرة الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط على الاستيراد وتروج بذلك صادرات الاتحاد الأوروبي أيضا، فضلا عن أن تلك المعونة تعطى في صورة قروض، وترفع من المديونية التي وصلت بالفعل في هذه الدول إلى حد خطر.

بالإضافة إلى أن الحجم الإجمالي لتلك المعونات غير كاف لتمويل هياكل جديدة، حيث يقدر الدعم المالي بنحو ٩ مليارات ايكو (سواء أكان الدعم في صورة منحة أم قرض) لمنطقة البحر المتوسط بأكملها، ولذلك فإن نصيب كل دولة من دول المنطقة لا يتعدى نحو ١٥٠ مليون ايكو سنويا، وبذلك يصبح تدفق الأموال جزءاً ضئيلاً من ميزان العمليات الجارية، وبالتالي يمكن إهماله مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

ولمواجهة الإيرادات السيادية نتيجة الانخفاض في الرسوم الجمركية طالبت الدراسة بتوفير تمويل تعويضي نظراً لأهمية هذه الموارد التي تعتمد عليها هذه الدول بكثافة فيما عدا لبنان، أسوة بما اتبعته دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الأوروبية الأقل نمواً عند انضمامها للاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالعمالة العربية العاملة في أوروبا، فيلاحظ أن الدول الأوروبية لا تسمح في إطار الشراكة للعمالة العربية في معظم الأحوال بالعمل بصورة شرعية، بل تعمدت أن تترك الباب مفتوحاً أمام دخول أعداد كبيرة من تلك العمالة بصورة غير شرعية خلال الفترات الماضية، للاستفادة منهم في أعمال خطرة وملوثة ورتيبة وزهيدة الأجر لا تقبل عليها العمالة الأوروبية وحتى تتمكن من التخلص منها بسهولة عندما تنتفي حاجتها إليها[٢].

ومن المنتظر في المستقبل أن تغلق أوروبا حدودها في وجه العمالة العربية المهاجرة إليها وخاصة مع انضمام دول أوروبية أخرى إلى الاتحاد مطالبة الجماعة الأوروبية بألا تمنح العمال العرب المهاجرين نفس حرية التنقل داخل المجموعة التي تعطيها للدول الأوروبية الأخرى.

ونحن ندرك تماماً أن الباعث الأساسي لدى الدول الأوروبية للوقوف أمام الهجرة العربية

---

(١) دراسة أعدها مدير إدارة المال والاستثمار بجامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) د.خالد سعد زغلول، نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي يفرضه مشروع أوروبا الموحدة عام ١٩٩٣، مرجع سابق، ص٢٦٥.

إليها، هو خوف هذه الدول من الأصولية الإسلامية، وخاصة أن هذه الدول تعتقد أن المهاجرين العرب إلى دول الاتحاد الأوروبي يأتون حاملين معهم مشكلاتهم وينقلون إليها التوترات الاجتماعية.

ويتزامن التقييد الذي تمارسه بلدان الاتحاد الأوروبي لدخول العمالة مع جهود الدول العربية المصدرة للعمالة للإصلاح الهيكلي الذي بطبيعته الانكماشية يسبب بطالة واسعة فضلاً عن أن التخصيصية تعمل في نفس اتجاه زيادة البطالة.

ومن المتوقع أن يزيد عدد الداخلين في سوق العمل العربية خلال السنوات القليلة القادمة بمعدلات عالية تفوق معدلات الطلب، حيث سيزداد عرض العمالة بما يعادل ٣,٣٪[١] ومن ثم، فهذا يفرض على الدول العربية المطلة على جنوب المتوسط أن تجد لها مخرجا لتوظيف هذه العمالة أو تصدرها إلى الخارج في إطار الشراكة وإلا تزايدت معدلات البطالة التي تؤدي بالضرورة إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. ولذا، نرى في هذا السياق أن الاتحاد الأوروبي مطالب بأن يضع صياغة جديدة لسياسة الهجرة بحيث يضع في حسبانه الصورة الواقعية والاحتياجات المحتملة للهجرة والنمو الديموغرافي في الدول العربية، وأن يكثف الاتحاد الأوروبي جهوده لمقاومة العنصرية، والسماح بالاستعانة بالعمالة العربية بصورة مشروعة.

والنتائج المحتملة لدخول إسرائيل في الشراكة الأوروبية المتوسطية ودخول العرب بعضهم (دول جنوب المتوسط وشرقه كما تريد أوروبا) أو كلهم وفقاً للمنطق في هذه الشراكة، سوف تتركز في وضع إسرائيل في حجمها الطبيعي كدولة صغيرة لا تملك لعب دور قيادي أو مهمين، بل إن هذا الوضع سوف يخلق سلة من الحوافز والتحديات فيما بين دول جنوب المتوسط وإسرائيل، والتي ستتحدد بناء على استجابة كل دولة لها مكانتها في الشراكة الأوروبية المتوسطية. كذلك فإن دخول إسرائيل والدول العربية إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية معاً سوف يعني أن الدول العربية سوف يكون بمقدورها أن تطالب بقوة بإسقاط الحواجز التكنولوجية الأوروبية أمام الدول العربية ما دامت تلك الحواجز غير موجودة بالنسبة لإسرائيل، وبالتالي فإن إسرائيل سوف يكون عليها على المدى الطويل الاندماج من موقع دولة صغيرة يمكن لغالبية دول منطقة جنوب المتوسط وشرقه أن تتجاوزها اقتصادياً في الشراكة الأوروبية المتوسطية، وخاصة إذا كانت شروط هذه الشراكة عادلة ومتكافئة ومتوازنة ولا تنطوي على انحياز لإسرائيل أو تعامل تفضيلي معها متميز عن التعامل مع الدول العربية[٢].

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص١١٢.

(٢) د. خالد سعد زغلول، مشروع السوق الشرق أوسطية من منظور اقتصادي عربي، مجلة الحقوق – جامعة الكويت، السنة الحادية والعشرون، العدد الأول، مارس ١٩٩٧، ص١٢٨.

المبحث الثاني
توصيات ومقترحات

يتضح لنا مما تقدم أن العلاقات العربية الأوروبية تعبر عن علاقات تاريخية قديمة بين العرب وأوروبا، وأن التطلع إلى آفاق أوسع للتعاون في المستقبل في ظل التحرك نحو العولمة والتكتلات، وخاصة بعد انتهاء عصر الحرب الباردة يكتنفه عدد من المحاذير لا بد أن يأخذها المسؤولون في الاعتبار ويحاولون تجنب أخطارها ويعملون على تصحيح المسار كلما انحرف عن الهدف ويسعون إلى تحقيق الآمال المرجوة منها.

وسوف نطرح عدة توصيات ومقترحات بهدف تعظيم الفوائد المنتظرة وتدني الخسائر المتوقعة من الشراكة العربية الأوروبية.

وتتمثل توصياتنا ومقترحاتنا فيما يلي:

١ – أن تحرص الدول العربية على دخول أي تكتل عالمي أو إقليمي من خلال تكتل عربي موحد، باعتبار أن التكتل العربي يمثل شريكاً استراتيجياً مهماً لنجاح سياسة التحرير وخاصة بعد تنفيذ اتفاقية الجات والشراكة ويمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دور مهم في وضع خطة يتم من خلالها تحقيق الوحدة التجارية والتكامل الاقتصادي بينهم في جميع القطاعات وأهمها توحيد التشريعات الجمركية العربية، وتعزيز إقامة المشروعات العربية المشتركة.

٢ – البدء في دراسة التوازنات التي تترتب على الاتفاقيات من حيث الأرباح والخسائر سواء بالنسبة للمنتجين أو المصدرين أو المستهلكين، وعلى الأخص من ناحية الموارد التي تفقدها الدول من خلال إجراءات رفع الحواجز وإلغاء أو تخفيض التعريفات والرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة في مقابل المزايا التحسينية التي تحصل عليها قطاعات النشاط المختلفة وعلى الأخص الصناعية من خلال إدخال التكنولوجيا وتطويرها وفرض المواصفات القياسية وترشيد الإدارة في عمليات التبادل التجاري وتحريره من القيود البيروقراطية التي سادت في ظل النظم الشمولية، والدخول بسرعة في إنشاء مناطق التبادل الحر.

٣ – تعظيم القدرات الذاتية من أجل تحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية تنعكس آثاره على جودة الحياة ورفاهية الإنسان خاصة ونحن نعلم جميعاً التفاوت الكبير في معدلات التنمية البشرية داخل المجموعة العربية وبينها وبين المجموعة الأوروبية. لا شك أن هذا الارتقاء بالمستوى البشري في المجالات المختلفة سوف يفسح المجال أمام العمالة العربية لمنافسة مثيلتها في أسواق الاتحاد الأوروبي وتعد عاملاً أساسياً لإيجاد فرص عمل عربية في دول الاتحاد الأوروبي.

٤ – العمل على رفع جودة المنتجات العربية وتعميم تطبيق نظم الجودة الشاملة ايزو ٩٠٠٠، نظراً لاشتراط دول الاتحاد الأوروبي، توافر نظم الجودة الشامل في جميع وارداتها الصناعية.

٥ – الإسراع في تطوير التشريعات والآليات التي تخدم عمليات الاستثمار المباشر والتبادل التجاري وتنشيط الأدوات المالية والمصرفية وسوق المال بما يخدم أغراض التنمية والإعمار والنمو المستديم وبالتالي توظيف الطاقات العاطلة على المستوى العربي، وإعطاء أولوية للبنية الأساسية، على أن يتم ذلك في ظل إدارة عصرية حديثة تتعاون في نقلها وتطبيقها الخبرات الأوروبية مع الخبرات الوطنية.

٦ – التغلب على قواعد المنشأ في اتفاق المشاركة من خلال الإسراع بتحرير التجارة مع أهم الشركاء في منطقة حوض البحر المتوسط، وذلك نظراً لأن قواعد المنشأ في اتفاق المشاركة لا تعتبر مكونات الإنتاج الواردة من دول حوض المتوسط مكونات ذات منشأ عربي إلا إذا كانت هناك اتفاقية تحرير تجارة بين هذه الدول.

٧ – ضرورة دعم التعاون والتبادل الثقافي والحضاري بين شعوب المنطقة من خلال دعم وسائل الاتصال والاستفادة من ثورة المعلومات لتصحيح المفاهيم وتأكيد تزاوج وتكامل الحضارات والمحافظة على التراث الوطني لكل أمة لأن من يفقد هويته يفقد كيانه الذاتي.

ونود أن نشير في النهاية إلى أن المنافسة التي يفرضها قيام منطقة التجارة الحرة في إطار الشراكة الأوروبية هي قضية محسومة مسبقاً، وخاصة في ظل دخول اتفاقية «الجات» حيز التنفيذ، والتي سنواجه تحدياتها سواء شئنا أو أبينا، وإذا كانت «الجات» تفرض على الدول الأطراف فيها الالتزام بالتحرير التجاري في ظل مبدأ المعاملة بالمثل فإن اتفاقيات المشاركة تساهم في تحمل العبء المادي والفني لأعباء التحرير.

خاتمة

تعتبر الشراكة العربية الأوروبية واقعاً يتعايشه العديد من الدول العربية الآن، فقد خطت دول الاتحاد الأوروبي خطوات جادة منذ بداية التسعينات نحو إقامة شراكة مع دول جنوب حوض البحر المتوسط اقتناعاً بأهمية إنشاء هذه الشراكة، كما عقد الاتحاد الأوروبي عدداً من الاتفاقات مع بعض الدول العربية في سبيل تحقيق الهدف الأكبر وهو إقامة تجمع اقتصادي أوروبي عربي يتبوأ مكانته بين التكتلات العالمية والإقليمية، وما زال يسعى لاستكمال باقي هذه الاتفاقات، الأمر الذي يعد بمثابة متغير جديد يملي على الدول العربية تبني سياسات ملائمة للتواكب مع المتغيرات العالمية والإقليمية على السواء.

خلصنا إلى أن الشراكة العربية الأوروبية وما تهدف إليه من إقامة منطقة تجارة حرة هي قضية محسومة مسبقا، وخاصة في ظل دخول اتفاقية الجات حيز التنفيذ، والتي سنواجه تحدياتها سواء شئنا أو أبينا.

وأعقبنا ذلك بأهم التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

- أن تحرص الدول العربية على دخول أي تكتل عالمي أو إقليمي من خلال تكتل عربي موحد.
- البدء في دراسة التوازنات التي تترتب على الاتفاقيات من حيث الأرباح والخسائر سواء بالنسبة للمنتجين أو المصدرين أو المستهلكين.
- تعظيم القدرات الذاتية من أجل تحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية.
- العمل على رفع جودة المنتجات العربية وتعميم تطبيق نظام الجودة الشاملة.
- التغلب على قواعد المنشأ في اتفاق المشاركة من خلال الإسراع بتحرير التجارة مع أهم الشركاء في منطقة حوض البحر المتوسط.
- ضرورة دعم التعاون والتبادل التجاري والحضاري بين شعوب المنطقة من خلال دعم وسائل الاتصال والاستفادة من ثورة المعلومات.

جدول رقم (١)
الدول المتوسطية المشاركة في قمة برشلونة بالأرقام

	عدد السكان بالمليون ١٩٩٣	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالدولار ١٩٩٣
مصر	٥٦,٤	٦٦٠
الأردن	٤,١	١١٩٠
سوريا	١٣,٣	١١٥٠
لبنان	٢,٨	غير متوافر
تونس	٨,٧	١٧٢٠
الجزائر	٢٦,٧	١٧٨٠
المغرب	٢٥,٣	١٠٤٠
تركيا	٥٩,٦	٢٩٧٠
مالطة	٠,٤	٧٩٧٠
قبرص	٠,٧	١٠٣٨٠
إسرائيل	٥,٢	١٣٩٢٠

Source: The World Bank, Development Report ١٩٩٥.

جدول رقم (٢)
الهيكل السلعي للصادرات العربية (١٩٨٨-١٩٩٤)
حسب التصنيف الدولي للسلع

(نسب مئوية)

السنة	الأغذية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام	الوقود المعدني	الزيوت والشحوم	المنتجات الكيماوية	المنتجات المصنوعة حسب المادة	الآلات ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة	سلع غير مصنعة	
١٩٨٨	٤,١٨	٠,١١	٣,٦٠	٧٠,٢٤	٠,١٨	١٠,٠٠	٥,٥٠	٢,٣٦	٣,٥٧	٠,٢٧	١٠٠,٠٠
١٩٨٩	٤,٤٦	٠,١٥	٣,٨٥	٦٧,١٢	٠,٢٠	٩,٨٥	٧,٢٣	٢,٥١	٤,٣٨	٠,٢٥	١٠٠,٠٠
١٩٩٠	٣,٦٢	٠,١٥	٢,٥٨	٧٤,٤٠	٠,٢٥	٧,٣٤	٥,٢٧	٢,٠١	٤,٢١	٠,١٨	١٠٠,٠٠
١٩٩١	٣,٦١	٠,٢٩	١,٩٠	٧٦,٩٨	٠,٤٥	٦,١٤	٤,٤٥	٢,٠٥	٤,١٠	٠,٠٣	١٠٠,٠٠
١٩٩٢	٣,٦٧	٠,٢٥	٢,٠٢	٧٦,٥٠	٠,٣٢	٦,٠٠	٤,٣١	٢,٤٧	٤,٤٤	٠,٠٣	١٠٠,٠٠
١٩٩٣	٤,٢٧	٠,٣٣	٢,١٢	٧٣,٠٨	٠,٤١	٦,٦١	٥,٢٦	٣,٠٠	٤,٨٧	٠,٠٥	١٠٠,٠٠
١٩٩٤	٣,٧٩	٠,٢٦	٢,١٦	٧٥,٢٤	٠,٣٦	٦,٥٢	٤,٨٢	٢,٣٨	٤,٤١	٠,٠٦	١٠٠,٠٠

. أولية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد - جامعة الدول العربية - القاهرة - سبتمبر ١٩٩٦، ص١٢٦.

جدول رقم (٣)
الهيكل السلعي للواردات العربية (١٩٨٨-١٩٩٤)
المجموعات السلعية

(نسب مئوية)

السنة	الأغذية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام	الوقود المعدني	الزيوت والشحوم	المنتجات الكيماوية	المنتجات المصنوعة حسب المادة	الآلات ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة	سلع غير مصنعة	
١٩٨٨	١٥,٧٥	١,٢١	٤,٠٥	٥,٣٨	٠,٨٧	٩,٣٨	٢١,٧٠	٢٩,٣٥	١١,١٢	٠,٠١	١٠٠,٠٠
١٩٨٩	١٥,٨٧	١,٢٣	٣,٨٣	٥,٨٦	١,٠٦	٨,٦٥	٢٠,٧٢	٢٩,٩٧	١٠,٨٣	١,١٧	١٠٠,٠٠
١٩٩٠	١٥,٠٣	١,١٢	٣,٩٣	٦,٦٢	٠,٨٨	٩,٢٥	٢٠,٤٣	٣٠,٥٦	٩,٣٨	١,٧٧	١٠٠,٠٠
١٩٩١	١٢,٤٦	١,٢٩	٣,٦٦	٥,٥٢	٠,٨٣	٨,٩١	٢٠,٨٢	٣٤,٣٨	٩,٩٦	٢,٥٦	١٠٠,٠٠
١٩٩٢	١٢,٠٠	١,٠٣	٣,١٤	٤,٤٦	٠,٩٤	٨,٠٧	٢٠,٥٧	٣٧,٣٩	١٠,٤٩	١,٨١	١٠٠,٠٠
١٩٩٣	١٢,٥٨	١,١١	٣,٨٤	٥,٣٢	١,٠٥	٩,٠٧	٢٠,٦٤	٣٥,٨٣	٩,٠٨	٢,٤٨	١٠٠,٠٠
١٩٩٤	١٣,٤٥	٠,٩٦	٣,٣٣	٣,٧٥	١,١٤	٩,١٠	٢٠,٩٢	٣٥,٨٦	٩,٧٨	٢,٢٧	١٠٠,٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية - القاهرة - سبتمبر ١٩٩٦، ص١٢٦.

شكل (١): أهم الشركاء التجاريين للدول العربية خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤.

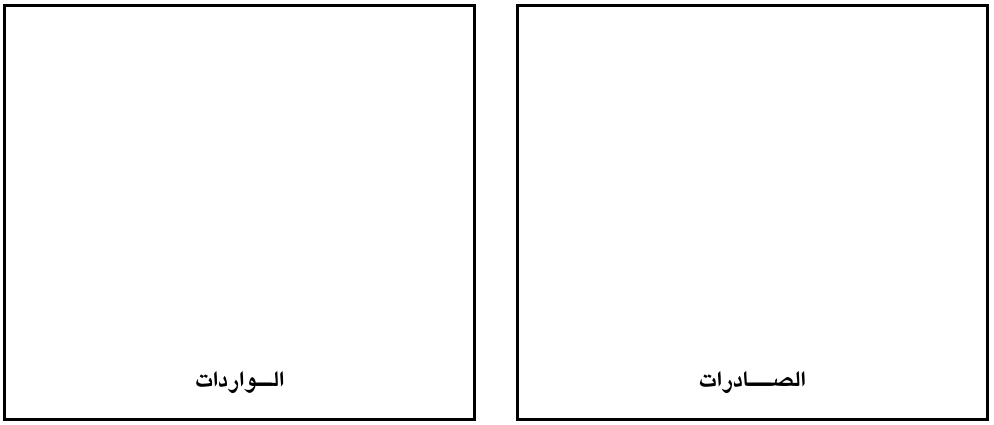

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد – جامعة الدول العربية – القاهرة – سبتمبر ١٩٩٦، ص١٢٤.

قائمة المراجع

أولاً – المراجع العربية:

الكتب والرسائل:

- د. أحمد صدقي الدجاني، وثائق الحوار العربي الأوروبي (٧٥-١٩٨٥)، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦.
- د. أميرة محمد الشنواني، السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
- د. عبدالمنعم سعيد، الحوار العربي الأوروبي، دراسة للنهج الأوروبي إزاء الحوار، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٧.
- محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف للنشر، القاهرة، ١٩٥٩.
- مغاوري شلبي علي، مصر والاتحاد الأوروبي العلاقات الاقتصادية من التعاون إلى المشاركة، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد ١١٩، أول ديسمبر ١٩٩٧.

الدوريات والمقالات:

- أسامة فاروق جعفر، تعريف المتوسطية: دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة، العدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧.
- د. اسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، المستقبل العربي، بيروت، العدد، ٢٢٢، ١٩٩٧.
- د. الشاذلي العياري، إعلان برشلونة – تحليل نقدي على ضوء الشراكة الأوروبية التونسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد الخامس، ربيع ١٩٩٦.
- د. خالد سعد زغلول، نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي يفرضه مشروع أوروبا الموحدة سنة ١٩٩٣، مجلة الحقوق – جامعة المنوفية، السنة الأولى، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٩١.
- د. خالد سعد زغلول، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية، مجلة الحقوق – جامعة الكويت، السنة العشرون، العدد الثاني، يونيو ١٩٩٦.
- د. خالد سعد زغلول، مشروع السوق الشرق أوسطية من منظور اقتصادي عربي، مجلة الحقوق – جامعة الكويت، السنة الحادية والعشرون، العدد الأول، مارس ١٩٩٧.
- د. رجاء محمد مخاريطة، منظمات التكامل الإقليمي، ملحق مجلة الأهرام الاقتصادي، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٥.

- د. زكريا عبدالحميد باشا، أوروبا الموحدة والعلاقات الاقتصادية العربية – الأوروبية – الواقع واحتمالات المستقبل، مجلة التعاون، العدد ٢١، ديسمبر ١٩٩٢.
- عبدالرحمن مطر، أسئلة برشلونية: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي، المستقبل العربي، بيروت، عدد ٢١٥، ١٩٩٧.
- عبدالمطلب العمري، الاتفاقيات الاقتصادية بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، السنة الثالثة – العددان ١٠–١١، ربيع ١٩٩٣.
- د. محمد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢١٠، أغسطس ١٩٩٦.
- د. محمد سعد أبو عامود، التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٤، ابريل ١٩٩٦.
- د. محمد محمود الإمام، اتفاقية المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد السابع، ربيع ١٩٩٧.
- د. محمود عبدالفضيل، مصر والعرب والخيار المتوسطي «الفرص والمحاذير»، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٤، ابريل ١٩٩٦.
- ميلود المهزبي «القرن القادم» وتحديات المستقبل (محاضرة عامة غير منشورة ألقيت في مركز الدراسات التاريخية، طرابلس/ ليبيا، نيسان ابريل ١٩٩٤.
- هيثم الكيلاني، الشراكة الأوروبية/ المتوسطية: تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة، شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٤٩، فبراير ١٩٩٦.
- د. ناصيف حتى، ورقة عمل، المستقبل العربي، بيروت، السنة الثامنة عشرة، العدد ٢٠٥، مارس ١٩٩٦.

النشرات والتقارير والوثائق

- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٦.
- تقرير المفوضية الأوروبية، الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط، التجارة العربية البريطانية، السنة ٣، العدد ٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦).
- دراسة عن «التعاون العربي الأوروبي»، أعدها مدير إدارة المال والاستثمار بجامعة الدول العربية، دراسة غير منشورة، ١٩٩٦.
- صندوق النقد العربي: التجارة الخارجية للدول العربية، ٩٣/ ١٩٩٤.

ثانيا: المراجع الأجنبية

الكتب:

- Jawad Haifaa (ed) The Middle East in The New order. New York: St Martin's press 1994,
- Khader Biechara, Le partenariat Euro Mediterranéen,. LHarmattan, paris, 1997.
- Rolf J. Langhammer: European Economic integration and The said EL Naggar (ed) Economic arab Countries development of Arab Countries, selected issues seminar held in Bahrain, 13/2/1993, international Monetary Fund, 1993.

الدوريات

- Diwan ishac, and Lyn squire: Economic development and Cooperation in The Middle East and North Africa, MENA Discussion paper series No 9, IBRD, November 1993.
- Francais, J. F: Anchoring policy Reform: External Bindings and The Credibility of Reform, Cairo, 1996.

دراسة مقارنة إلى مؤتمر المركز المصري للدراسات الاقتصادية حول:
How Can Egypt Benefit from its partnership Agreement with The Eu.

الوثائق والتقارير

- Commission of The European Communities Estabilishing A Euro - Mediterranean partnership, Com, 4, Brussels 19/10/1994.
- Council of Europe: Barcelona Declaration (1995).
- European union: General Report on The activities, Luxembourg, 1997.
- GATT. Morrakesh, 1994 "The World trade organization uruguay Round", April 1994.
- IMF: Direction of Trade Statistics, Yearbook, 1996.
- Office for official publications of The European Communities, documents Catalogue Number: CB-Co. 95-269, EN - C, L. 2987 Luxembourg.
- The World Bank, development Report 1996.